itfc

المؤسسة
الدولية الإسلامية
لتمويل التجارة

التقرير السنوي
1432هـ (2011م)

عضو مجموعة
البنك الإسلامي للتنمية

بسم الله الرحمن الرحيم

التركيز على التنمية المستدامة

1

كلمة رئيس مجلس الإدارة 7

رسالة الرئيس التنفيذي 8

الهيكل التنظيمي 9

الحوكمة وإدارة المخاطر 10

مجلس الإدارة 12

فريق إدارة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة 13

النهج الاستراتيجي 16

أبرز الإنجازات المتعلقة بالعام 1432هـ 17

البيئة التجارية والاقتصادية 19

دعم النمو التجاري في العالم الإسلامي

2

أبرز بيانات تمويل التجارة في عام 1432هـ 23

توفير حلول تمويلية ذات أثر إيجابي 25

دعم السلع الاستراتيجية 27

توفير حلول مرنة 29

تنويع محفظة العمليات 31

دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدول الأعضاء الأقل نموا للحصول على التمويل 31

توسيع خدمات المؤسسة من خلال برنامج المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا 31

التوجه نحو حاجات الدول الأعضاء من خلال تسهيل وتنمية التجارة

3

دعم أنشطة منظمات التنمية التجارية وكيانات منظمة التعاون الإسلامي 33

التوجه نحو حاجات تسهيل التجارة وتنمية التجارة للدول الأعضاء 33

تعزيز قدرات دعم التجارة لدى الدول الأعضاء 36

مساعدة الدول الأعضاء على تنمية المنتجات الاستراتيجية 36

ابتكار الحلول من خلال الشراكات

4

بناء الشراكات 38

تعبئة الموارد وإدارة السيولة 38

مبادرة تأمين خطابات الضمان 38

تعزيز التعاون مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية 39

لجنة المجموعة للقضايا المتعلقة بالتجارة 40

كشوف حسابات مدققة

5

تقرير مراجعي الحسابات 44

قائمة المركز المالي 45

قائمة الدخل 46

قائمة التدفقات النقدية 47

قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء 48

إيضاحات حول القوائم المالية 49

ملاحق

6

ملحق1 – بيانات مساهمي المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة 70

ملحق2 –عمليات التمويل المعتمدة لعام 1432هـ والأثر التنموي 72

ملحق3 – عمليات التمويل المعتمدة لصالح الدول الأقل نموا في عام 1432هـ 74

ملحق4 – الأنشطة الأساسية لبرنامج تنمية التجارة والتعاون التجاري 74

ملحق5 – الاختصارات 75

ملحق6 – بنية مجموعة البنك الإسلامي للتنمية 77

ملحق7 – جوائز المؤسسة الدولية لتمويل التجارة لعام 2011 79

ملحق8 – قائمة الجداول، قائمة الأشكال و قائمة المربعات 80

المحتويات

1 التركيز على التنمية المستدامة

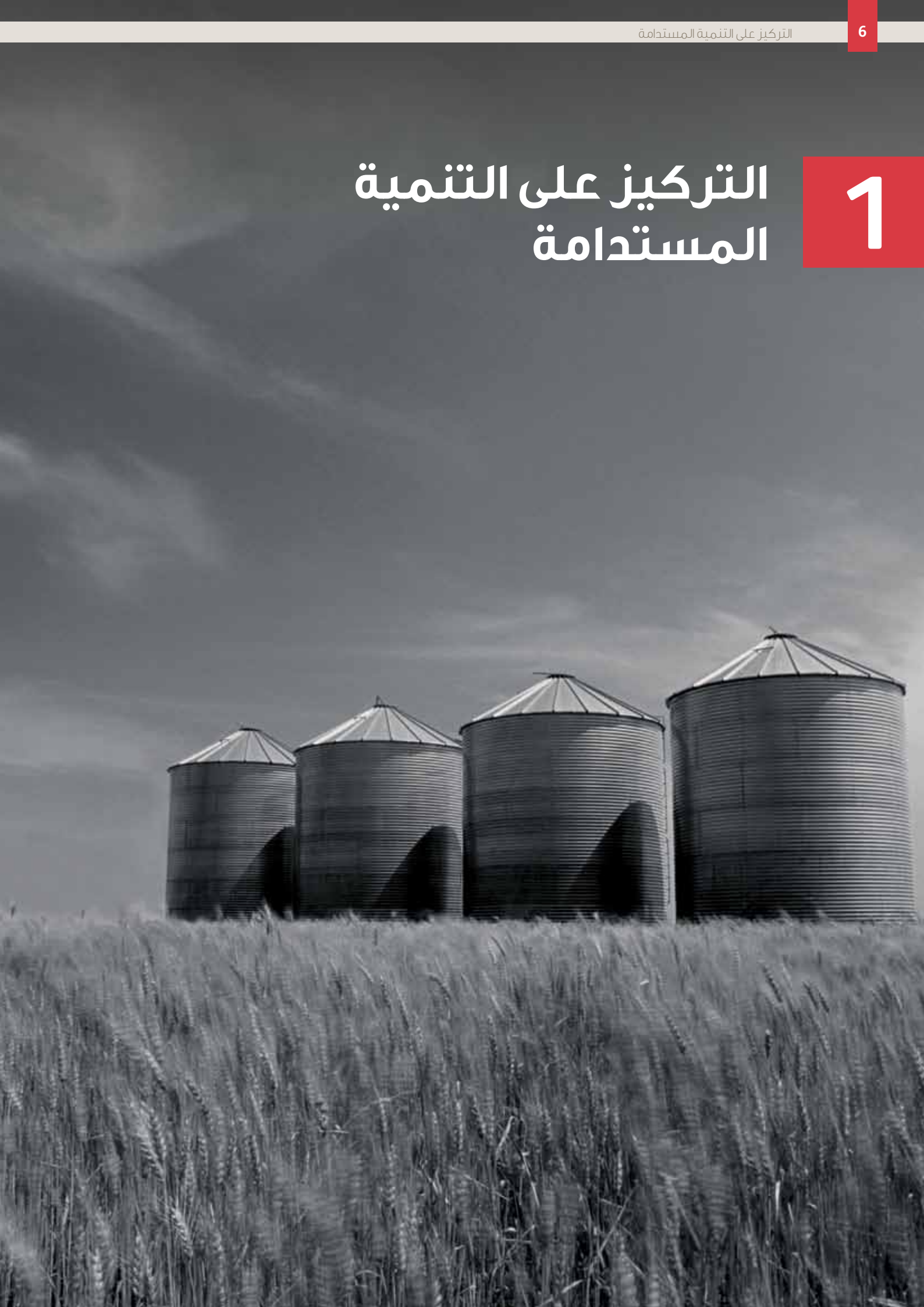

كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة رئيس
الجمعية العامة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بالإشارة إلى المادة 26(1) من اتفاقية تأسيس المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة(ITFC) ، يشرفني أن أقدم لأعضاء الجمعية الموقرين، نيابة عن مجلس إدارة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، التقرير السنوي للمؤسسة لعام 1432 هـ (2011 م)، و الذي يلقي الضوء على أنشطة المؤسسة، وإنجازاتها، بالإضافة إلى البيانات المالية المدققة لهذا العام، الذي انتهى في 1432/12/30 هـ (2011/11/25 م).

وتفضلوا بقبول أسمى آيات التقدير و الاحترام،

و الله الموفق،

د. أحمد محمد علي
رئيس مجلس الإدارة

رسالة الرئيس التنفيذي

بسم الله الرحمن الرحيم

إنه لشرف عظيم لي أن أشير إلى أن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة(ITFC) قد أتمت بنجاح عامها الرابع، كما يسرني غاية السرور التنويه بأن عام 1432هـ كان عام نمو وإحراز أفضل النتائج بالنسبة للمؤسسة. فقد أثبتت المؤسسة مرونتها تجاه الآثار الحادة التي تركتها الأزمة المالية العالمية و التي أصابت أكبر الاقتصاديات العالمية خاصة فيما يتعلق بأزمة الدين الأوروبي.

ويعد ذلك العام حافل بالإنجازات القياسية في تاريخ المؤسسة فيما يتعلق بعمليات تمويل التجارة المعتمدة، والتي وصلت إلى 3.03 بليون دولار أمريكي، مما يدل على أن المؤسسة قد حققت نسبة مميزة قدرها 19 بالمائة من النمو زيادة عن عمليات تمويل التجارة المعتمدة في عام 1431هـ و التي بلغت 2.55 بليون دولار أمريكي. كما وصلت المدفوعات إلى مستوى قياسي يبلغ 2.8 بليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل زيادة قدرها 57 % عن العام الماضي. إن حجم الأموال التي تم حشدها من السوق لتمويل العمليات المعتمدة قد بلغ 1.4 بليون دولار أمريكي، وبلغت عمليات تمويل التجارة المعتمدة الخاصة بصندوق المصرف العربي للتنمية الاقتصادي في أفريقيا (BADEA) 40 مليون دولار أمريكي.

كان تنويع المحفظة الاستثمارية أحد أهم الجوانب الهامة التي تم التركيز عليها في عام 1432هـ، حيث تم جذْب 18 عميلا جديدا من 12 دولة من الدول الأعضاء. علاوة على ذلك اكتسب التمويل المهيكل قوة وتم تمويل العديد من عمليات التجارة الإسلامية المبتكرة والجديدة بنفس هذه الآلية. كما أحرزت المؤسسة إنجازا آخر عندما أتاحت خطابات الضمان لعملائها، بالإضافة إلى تسهيلات التمويل الخاصة بها. و تم التركيز على أنشطة توفير مصادر الدخل التي حققت قدراً كبيراً من الأموال من خلال رسوم مما أدى في زيادة الدخل الإجمالي.

في عام 1432هـ، بذلت المؤسسة جهودا تهدف إلى دعم التجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك في إطار تطبيق البرنامج التنفيذي بالتعاون مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT). علاوة على هذا، فقد أسهم هذا في مبادرة المساعدة من أجل التجارة(AfT) لبرنامج الأمم المتحدة الخاص لاقتصاديات دول آسيا الوسطى (SPECA) والدول العربية بالتعاون مع المؤسسات الدوليةو حكومات الدول الأعضاء، كما شاركت المؤسسة في المنتدى العالمي الثالث للمساعدة من أجل التجارة(Aid for Trade) المنعقد في جنيف في يوليو 2011.

وعلى الرغم من الأداء العام الجيد في عام 1432هـ، إلا أن واجهت المؤسسة بعض التحديات التي نبعت من: (1) الضعف المستمر للاقتصاد العالمي الذي أثر على اقتصادات الدول الأعضاء ومن ثم التجارة البينية للدول الأعضاء على حد السواء، (2)المنافسة التجارية بين الدول الأعضاء، (3)قدرات منظمات تنمية التجارة، (4)البنية التحتية لتسهيل التجارة. ومن هنا فإن دعم تمويل التجارة في مواجهة مثل هذه التحديات يتطلب تقوية الشراكات مع مؤسسات أخرى بالتعاون مع المؤسسات التابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية (IDB). من أجل هذا شاركت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في المبادرات الإستراتيجية الخاصة بالبنك الإسلامي للتنمية تحت إستراتيجية شراكة البنك مع الدول الأعضاء. وفي الوقت نفسه، فقد تعاونت المؤسسة مع البنك الإسلامي للتنمية في تنمية شبكات النقل في الدول الأعضاء، وهي مبادرة هامة للغاية لتسهيل التجارة.

على المستوى المؤسسي، فقد بُذلتْ الكثير من الجهود فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية ونظم تكنولوجيا المعلومات. وأقامت المؤسسة برنامج التطوير القيادي، ومشروع تحويل المؤسسة ، من أجل بناء وتحديث وتحويل العمليات الإستراتيجية الأساسية للموارد البشرية. كما أطلقت المؤسسة مشروع تكنولوجيا المعلومات الشامل، من أجل تحسين عمليات العمل وأتمتة الوظائف الأساسية.

في النهاية، أنتهز هذه الفرصة من أجل التعبير عن خالص تقديري للجهود المخلصة للعاملين في المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على تفانيهم ودأبهم المستمر والتزامهم، وهي صفات لم يكن من الممكن أن نصل بدونها إلى الأداء الذي تحقق في عام 1432هـ. أتمنى أن نستطيع مواصلة العمل الجيد بروح متجددة وعزم يهدف إلى تحسين أدائنا في العام القادم.

مع أطيب التحيات

د. وليد عبد المحسن الوهيب
الرئيس التنفيذي

الهيكل التنظيمي

نبذة عن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) هي كيان مستقل داخل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (IDB)، أنشىء من أجل دفع عجلة التجارة للأمام؛ لتحسين الوضع الاقتصادي ومعيشة الناس في العالم الإسلامي. وقد دعمت المؤسسة جميع أعمال تمويل التجارة التي كانت تقدم من خلال نوافذ متعددة داخل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وبدأت العمليات في محرم 1432هـ (يناير 2008 م). وقد زاد دمج أنشطة تمويل التجارة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية تحت مظلة واحدة، من كفاءة تقديم الخدمة، من خلال الاستجابة السريعة لاحتياجات العميل في بيئة الأعمال التي يتطلبها السوق.

تقوم المؤسسة (ITFC)– كمؤسسة لها دور قيادي في تمويل التجارة المتوافق مع الشريعة الإسلامية – بنشر خبراتها وتمويلاتها على الشركات والحكومات في الدول الأعضاء.. وينصب التركيز الأساسي للمؤسسة على تشجيع التجارة البينية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وبوصفها عضواً في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، فإن المؤسسة لها قدرة فريدة على الوصول للحكومات في الدول الأعضاء بها، وهي بذلك تعمل لتسهيل وتعبئة الموارد العامة والخاصة من أجل تحقيق أهدافها المتعلقة بدعم التنمية الاقتصادية من خلال التجارة. كما تساعد المؤسسة الأعمال في الدول الأعضاء للوصول بشكل أفضل للتمويلات التجارية وتوفر لها الأدوات المناسبة لتنمية السلع الإستراتيجية المرتبطة بالتجارة لتقوى بذلك على المنافسة في السوق العالمية بنجاح.

الجمعية العمومية

الجمعية العمومية هي أعلى مستوى إداري في المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، حيث خُولت لها جميع سلطات المؤسسة. وتتكون الجمعية من أعضاء يمثلون الدول الأعضاء، ومؤسسات مالية أخرى. وتُعد االجمعية العمومية مسئولة عن وضع القواعد واللوائح التي تنظم كافة أعمال المؤسسة.

مجلس الإدارة

يتكون مجلس إدارة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة من عشرة أعضاء ويرأسه رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. ويُعد المجلس مسئولاً بشكل أساسي عن الإدارة العامة للمؤسسة بما في ذلك تبني السياسات، والموافقة على الخطط التشغيلية والاستراتيجية والموازنات، فضلاً عن العمليات الخاصة بالمؤسسة وفق حدود السلطات المخولة للمجلس من الجمعية العمومية.

لجنة التدقيق والمراجعة

يقع على عاتق لجنة التدقيق الإشراف على الجوانب المالية والرقابة الداخلية للمؤسسة، والوقوف على مدى اتساقها مع رؤية المؤسسة، كما تقدم اللجنة تقارير عن النتائج التي توصلت إليها إلى مجلس الإدارة.

الحوكمة وإدارة المخاطر

بوصفها عضواً في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (IDB)، فإن أنشطة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) تقوم على أساس مبادئ المجموعة الخاصة بحوكمة المؤسسة، والتي تم تطويرها بما يتسق مع أفضل ممارسات حوكمة المؤسسات. وقد انعكست هذه المبادئ في ثمانية أركان أساسية: الرؤية والإستراتيجية، والتوافق مع الشريعة الإسلامية، والشرعية والتعبير، والأداء المعزز، والمسؤولية، والشفافية، والعدالة، والنزاهة. حيث تنادي رؤية مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بالتنمية الإنسانية الشاملة، وتعمل جميع أنشطتها بالاتساق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. بالإضافة لهذا، تدعم هذه المبادئ حماية حقوق الملكية، والتوجه التعاوني في عملية صناعة القرار، والالتزام بالاستشارة والتعاون، والالتزام بالقيام بأنشطة تنمية بما يتفق مع أهداف المسؤولية البيئية والاجتماعية، بالإضافة إلى توجيه الأداء المعزز المبني على ثقافة موجهة نحو النتائج بما يضيف قيمة وأثرا. علاوة على هذا، تؤكد مبادئ البنك الإسلامي للتنمية على المسؤولية خلال العمليات جمعاء، بالإضافة إلى الشفافية والنزاهة في التقارير الخاصة بالمساهمين.

إن أحد الأهداف الهامة لرؤية مجموعة البنك الإسلامي للتنمية 1440هـ هو تحسين الحوكمة. وإن التزام المجموعة بحوكمة المؤسسة يتأكد بشكل أكبر من خلال انخراطها النشط في مجموعة عمل حوكمة الشركات التابعة لمؤسسات التمويل الإئتمائي. وفي هذا الصدد، استضاف البنك الإسلامي للتنمية المؤتمر الأول لمؤسسات التمويل التنموي، الذي دار حول حوكمة الشركات في يناير 2011 حيث كان التركيز الأساسي له "تبني وتطبيق طرق حوكمة مشتركة للشركات وأدوات العناية بعمليات الاستثمار".

هيكل الحوكمة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

فيما يتعلق بحوكمة إدارة المخاطر، فإن مجلس إدارة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تقع على عاتقه المسؤولية الكاملة للإشراف على إدارة المخاطر مع الإدارة اليومية المفوضة إلى الرئيس التنفيذي. على مستوى الإدارة العليا، فللمؤسسة لجان متعددة تتناول إدارة المخاطر، وهي: لجنة إدارة الأصول والخصوم، ولجنة الائتمان، واللجنة الفنية، ولجنة مراجعة العمليات، ولجنة تقييم المحافظ الاستثمارية. وهذه البنية الداخلية التحتية تكتمل بلجنة إدارة مخاطر المجموعة التي تراجع جميع السياسات المرتبطة بالمخاطر على مستوى المجموعة. ويوضح المخطط التالي بنية الحوكمة الخاصة بإدارة المخاطر.

شكل 1: بنية الحوكمة الخاصة بإدارة المخاطر

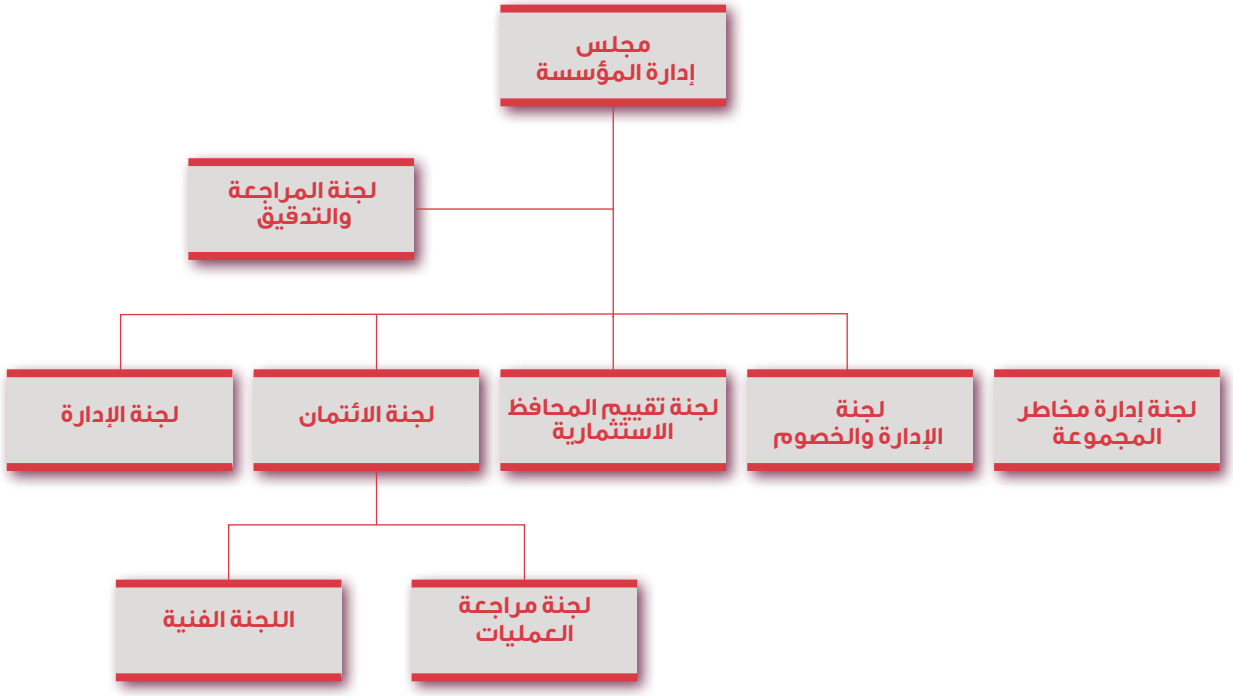

وبما يتسق مع أفضل الممارسات الدولية في الأعمال المصرفية، فإن وظيفة إدارة المخاطر مستقلة عن وظائف المجال الخاص بها. حيث تم تقسيم إدارة المخاطر إلى ثلاثة مجالات: 1) إدارة مخاطر الائتمان والسوق، 2) مراجعة الائتمان، 3) المخاطر التشغيلية وإدارة واتساق الائتمان.

إن الأولويات الأساسية لوظيفة إدارة مخاطر المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة هي الحفاظ على رأس مال المؤسسة وتقوية إطار عمل (إرشادات،وسياسيات، وإجراءات، وعمليات) إدارة المخاطر الخاصة بالمؤسسة عبر مجموعات المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق. والغرض من إطار عمل إدارة المخاطر، والذي يتم تنفيذه حاليا، هو تحقيق توازن مناسب بين المخاطر والمكافآت. ومن هنا فإن المؤسسة تطبق منهج التخطيط لبدء جميع الأنشطة ذات الصلة والتي تهدف إلى إقامة بنية تحتية وثقافة مخاطر سليمة. وفي عام 1432هـ أطلقت إدارة مخاطر المؤسسة و أكملت العديد من وثائق العمل التي تتناول إدارة الائتمان وإدارة السيولة، والمخاطر التشغيلية والائتمانية.

علاوة على هذا، فإن أوجه المراقبة الداخلية والاتساق المرتبطة بالتسهيلات التمويلية قد تم تحسينها من خلال التفحص التفصيلي للمعاملات في مراقبة المعاملات، والمراجعة الشهرية في لجنة تقييم المحافظ الاستثمارية (PAC). غير أن تنفيذ سياسات وإجراءات إدارة الائتمان قد حسنت آلية المراقبة الداخلية بصورة أكبر.

وفي هذا الصدد، يوجد تنسيق كبير مع قسم إدارة مخاطر مجموعة البنك الإسلامي للتنمية سواء بشكل مباشر أو من خلال لجنة إدارة المخاطر الخاصة بالمجموعة. ويهدف هذا إلى ضمان كامل الاتساق والتناغم عبر مجموعة البنك الإسلامي. حيث إن المؤسسة تدعم جهود المجموعة بشكل منهجي من أجل تحسين إدارة المخاطر. وفي هذا الصدد، تشارك المؤسسة بشكل فعال في تحديث بطاقات التقييم التي تقوم بها وكالة موديز (Moody's) . كما أن المجموعة وقعت اتفاقية برامج واستشارات مع تشيس كوبر(Chase Cooper) لإدارة المخاطر التشغيلية وتشارك المؤسسة بفاعلية في هذا.

مجلس الإدارة

معالي الدكتور
أحمد محمد علي

سعادة الأستاذ
ابراهيم كناكشي

سعادة الأستاذ
بدر أبو عزيزة

سعادة الدكتور
تان سري وان عبد العزيز وان عبد الله

معالي الدكتور
حمد بن سليمان البازعي

سعادة الأستاذ
سامي بن عبد العزيز اليوسف

سعادة الأستاذ
سعيد عبد الله عبد السميع يونس

سعادة الأستاذ
سيكو با

سعادة الأستاذ
عادل بن علي

سعادة الأستاذ
فهد بن عبد الله النويصر

سعادة الأستاذ
فيصل عبد العزيز الزامل

ملحوظة: الأسماء مرتبة ترتيباً أبجدياً

سعادة الدكتور حمد بن سليمان البازعي حل محل سعادة الأستاذ إبراهيم المفلح – سعادة الأستاذ إبراهيم كناكشي حل محل الراحل سعادة الدكتور سليم جعفر كرتاش – سعادة الأستاذ عادل بن علي حل محل سعادة الأستاذ عيسى عبد اللاوي – سعادة الأستاذ سيكو با حل محل سعادة الأستاذ مشهود بريما أمادو – سعادة الأستاذ سعيد عبد الله عبد السميع يونس حل محل سعادة الأستاذ أداما صال

فريق إدارة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

(من اليمين إلى اليسار) في الصف الأول: السيد محمد حيشي، مدير عام برنامج التعاون التجاري و التنمية التجارية \ المهندس هاني سالم سنبل، نائب الرئيس التنفيذي \ د. وليد الوهيب، الرئيس التنفيذي \ أ. أحمد صباغ، مدير عام الموارد البشرية و الخدمات المؤسسية

– (من اليمين إلى اليسار) في الصف الأوسط: أ. إبراهيما سومه، مدير عام إدارة المخاطر \ أ. محمد السيد، رئيس وحدة إبتكار الأعمال \ أ. نظيم نوردالي، مدير عام إدارة تمويل الشركات و التمويل المهيكل \ أ. محمد حافظ إمريث، رئيس مكتب التخطيط الإستراتيجي

– (من اليمين إلى اليسار) في الصف الخلفي: أ. أبو جالو، مدير عام العمليات \ أ. علي سليس، مدير عام الائتمان \ أ. مبارك الطيب، مدير عام المالية \ أ. مهنى صبيح، مدير عام الخزانة

الرسالة

" توجد المؤسسة للقيام بدور المحفز على تنمية التجارة بين الدول الأعضاء لمنظمة المؤتمر الإسلامي و بقية دول الأعضاء ".

يتفق بيان الرسالة مع المهمة المسندة للمؤسسة وفق المادة 5 من اتفاقية تأسيس المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ألا وهي:

"ينبغي أن يكون هدفنا هو تحسين التجارة الخاصة بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال توفير التمويل التجاري و دعم أنشطة تسهيل التجارة البينية والدولية".

الرؤية

"أن تكون المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة مصدراً معترفاً به للحلول التجارية التي تلبي احتياجات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي".

إن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ملتزمة بأداء المهمة المسندة إليها، وتطمح إلى بناء تنظيم دائم له أثر إيجابي كبير على مساهميها.

النهج الاستراتيجي

إستراتيجية المؤسسة الدولية الإسلامية لتنمية التجارة

لقد بدأت رحلة إستراتيجية المؤسسة الدولية الإسلامية لتنمية التجارة عام 1430هـ وبلغت ذروتها عام 1431هـ مع تطوير الخريطة الإستراتيجية للفترة من 1431 - 1435هـ. تحدد الخريطة بوضوح وتؤكد على التركيز الاستراتيجي والاتجاهات الإستراتيجية لأولويات المؤسسة.

الاتجاهات الإستراتيجية:

- دعم التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي والعمل على تكامل التجارة بينها.
- الاستجابة لاحتياجات العملاء بحلول مبتكرة مطابقة للشريعة الإسلامية.
- أن تكون المؤسسة الاختيار الأفضل للحلول التجارية.
- أن تحقق المؤسسة عائد عادل للمساهمين.

التركيز الاستراتيجي:

- تحقيق التنمية المستدامة مع محفظة استثمارية متوازنة.
- زيادة التجارة على مستوى الأقاليم والقطاعات.
- توفير حلول تنافسية متجاوبة ومتكاملة تلبي احتياجات العملاء.
- ضمان عمليات عمل فعالة.

إن التركيز الاستراتيجي يُمَكّن المؤسسة من أن تصبح أكثر مرونة وقدرة على التجاوب فيما يتسق مع برنامج الإصلاح الخاص بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

الإدارة الإستراتيجية

تستخدم المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بطاقة قياس الأداء المتوازن من أجل دعم المقاييس المالية الخاصة بإدارة الأداء الاستراتيجي. ويتم تحديد الأهداف والمبادرات وقياس الانجازات المحققة وفقاً للمعايير ورفع التقارير لاستجابة السريعة.

تعمل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في برامج ومبادرات متعددة كي تزيد من التواجد الإقليمي والشراكات مع المساهمين، ودعم المهارات، وتسهيل الأعمال، و تطوير حلول تجارية جديدة. ويتم حالياً تنشيط برنامج تسهيل التجارة، ويهدف إلى تعزيز القدرات، واتساق الأعمال بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. كما أن القيام بمبادرة سوق السلع الإستراتيجية هو هدف آخر متوسط المدى من أهداف المؤسسة التي يتم العمل عليها.

وفي إطار مبادرة إدارة رأس المال البشري و العمليات الادارية، يتم تطوير خطوات العمل ومطابقة القدرات بهدف تحويل المؤسسة، بحيث تتمكن من مواجهة التحديات المستقبلية بفاعلية. وأخيراً فقد تم تأسيس قسم التخطيط الاستراتيجي من أجل ضمان التزام أكبر بأهداف وأولويات المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

تسعى المؤسسة لفتح آفاق جديدة من خلال بناء علاقات إستراتيجية مع الدول الأعضاء

أبرز الإنجازات المتعلقة بعام 1432هـ

رأس المال المرخص به	3 بليون دولار أمريكي
رأس المال المكتتب به	750 مليون دولار أمريكي
عمليات تمويل التجارة المعتمدة	66 عملية بإجمالي 3.03 بليون دولار أمريكي

من الناحية العملية حققت المؤسسة انجازات قياسية في عام 1432هـ

حيث تجاوزت اعتمادات عمليات تمويل التجارة 3 مليارات دولار

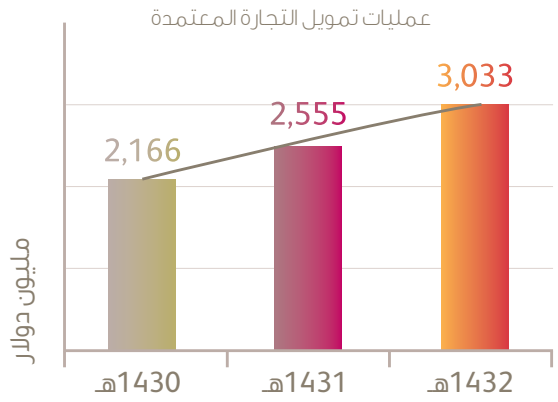

و بلغت المدفوعات رقماً قياسيا جديدا حيث تجاوز 2,8 مليار دولار أمريكي

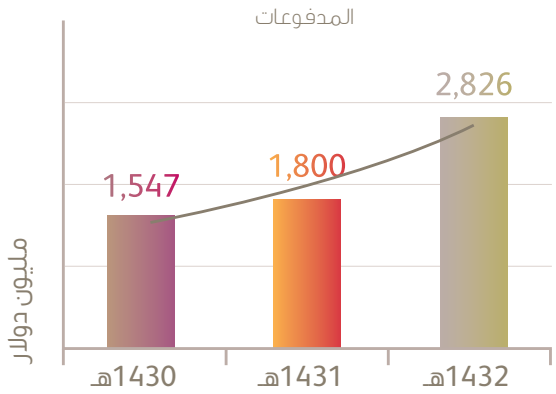

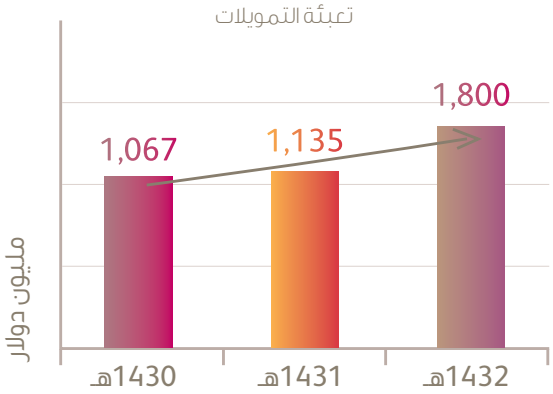

و تستمر المؤسسة في دعم القطاعات الرئيسية

العمليات المعتمدة حسب القطاع

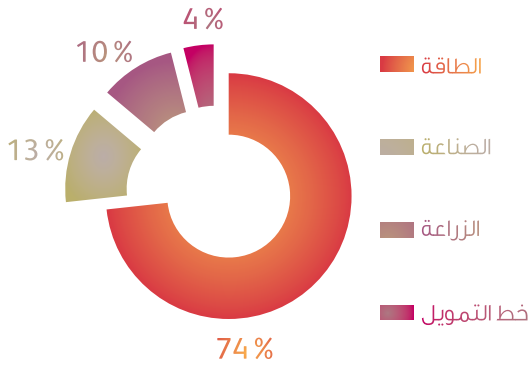

العمليات المعتمدة حسب مصدرها

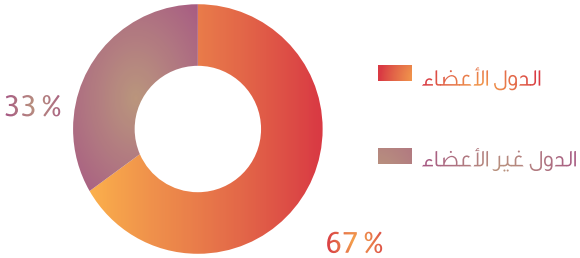

العمليات المعتمدة

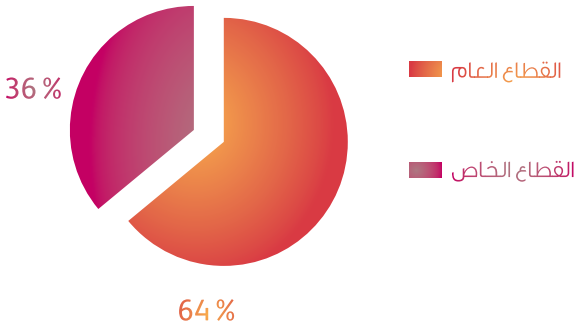

العمليات المعتمدة للدول الأعضاء الأقل نموا

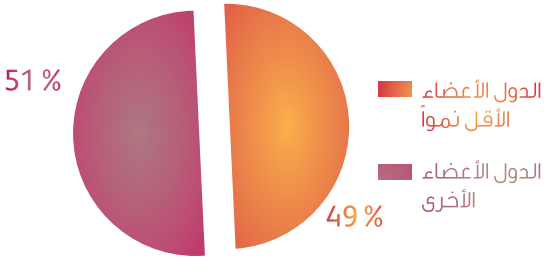

العمليات المعتمدة حسب الإقليم

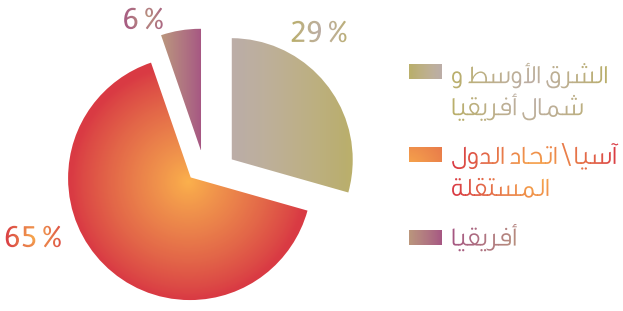

شهدت المؤسسة نمواً ملحوظاً عام

“1432هـ”

البيئة التجارية والاقتصادية

نظرة عامة على الاقتصاد العالمي

تباطأت عجلة النمو الاقتصادي العالمي في منتصف عام 2011، كما يتوقع أن يستمر النمو البطيء في عامي 2012 و2013. وبالتالي فبعد زيادة قدرها 3.8 بالمائة في عام 2010، فإنه من المتوقع أن يهبط الناتج الإجمالي العالمي بنسبة 3.2 في المائة في 2011، قبل أن يثبت عند نسبة نمو قدرها 3.6 بالمائة في 2012 و2013. وطبقا لتوقعات الأمم المتحدة، فإن الناتج الإجمالي العالمي سيصل إلى 2.6 بالمائة في 2012 و3.2 بالمائة في 2013، وهو ما يقل عن 4.0 بالمائة التي تحققت في 2010.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وهما الكيانان الاقتصاديان الأكبران في العالم، يواجهان تحديات هائلة قد تقلص من نموهما المستقبلي. حيث إن الأثر الكلي للأزمة المالية وزيادة دَيْن منطقة اليورو هما المصدر الأول للهبوط الاقتصادي الذي يعانيه هذان الكيانان الاقتصاديان. بالإضافة إلى أن اضطراب الأحداث السياسية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد أدت إلى تصاعد المخاوف الاقتصادية العالمية في 2011.

ومن المتوقع أن تستمر الدول النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في دفع عجلة الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال النمو الذي سيصل في المتوسط إلى 5.6 بالمائة في 2012 و5.9 بالمائة في 2013 في أدنى التوقعات. وهذا أقل بكثير من نسبة النمو التي تحققت في 2010 والتي وصلت إلى 7.5 بالمائة.

من ناحية أخرى، تمكنت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من التعافي بعد 2010، وذلك بعد هبوط حاد في 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية. وقد سجل الناتج الإجمالي لها زيادة قدرها 3.1 بالمائة في 2009، ووصل إلى 5.3 بالمائة في 2010. وبالرغم من ذلك، فإن هذا النمو أقل من نسبة النمو التي بلغت 5.5 بالمائة في 2008. وكان من المتوقع لاقتصاد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أن ينخفض في 2011، نتيجة لأثر الربيع العربي من ناحية، والركود العالمي المستمر من ناحية أخرى.

شكل 2: توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي في 2011-2013 (تغير ٪ سنوياً)

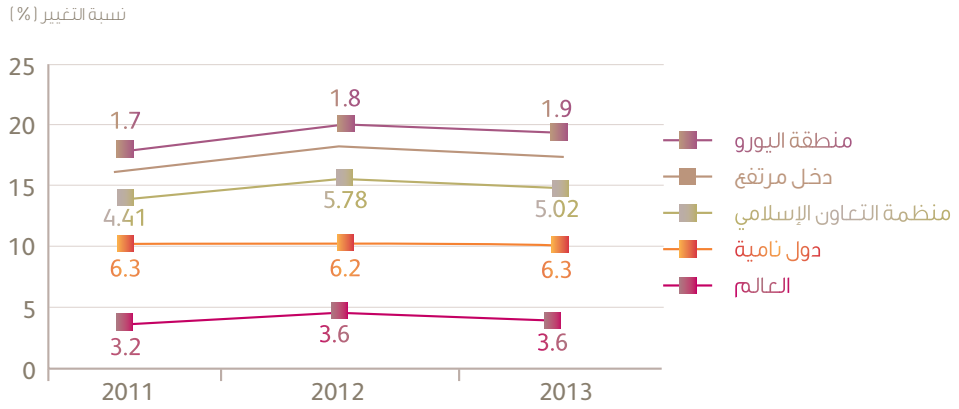

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2011

التجارة الدولية

من المتوقع أن تنمو التجارة الدولية بنسبة 6.5 بالمائة في 2011، ويرجع هذا بنحو أكبر إلى زيادة حجم الصادرات بنسبة 14.5بالمائة في 2010. ويمكن أن تكون الأرقام النهائية أقل من هذا بسبب الأحداث الراهنة، بما في ذلك الزلازل والتسونامي في اليابان، والربيع العربي، وأزمة منطقة اليورو. وطبقا لتوقعات صندوق النقد الدولي (سبتمبر 2011)، فإن التجارة العالمية ستتحسن في 2012 و2013، ومن المتوقع لها أن تنمو بنسبة 8.95 و 9.8 بالمائة على التوالي. ومن المتوقع أن تستمر الدول النامية تصدر النهضة التجارية العالمية، وأن تكون مصدرا هاما للطلب، وأن تحقق نموا يصل في المتوسط إلى 8.7 بالمائة في 2012 و9.4 بالمائة في 2013. من ناحية أخرى، ومن خلال الاطلاع على الشكل التالي، يمكن ملاحظة أن تجارة دول منظمة التعاون الإسلامي يتوقع أن تكون أقل من معدلات نمو الدول النامية وأن تهبط بدأ من 2013. ويرجع هذا إلى هبوط أسعار السلع التي تصدرها دول منظمة العالم الإسلامي، خاصة منتجات الطاقة والأغذية.

شكل 3: توقعات نمو التجارة

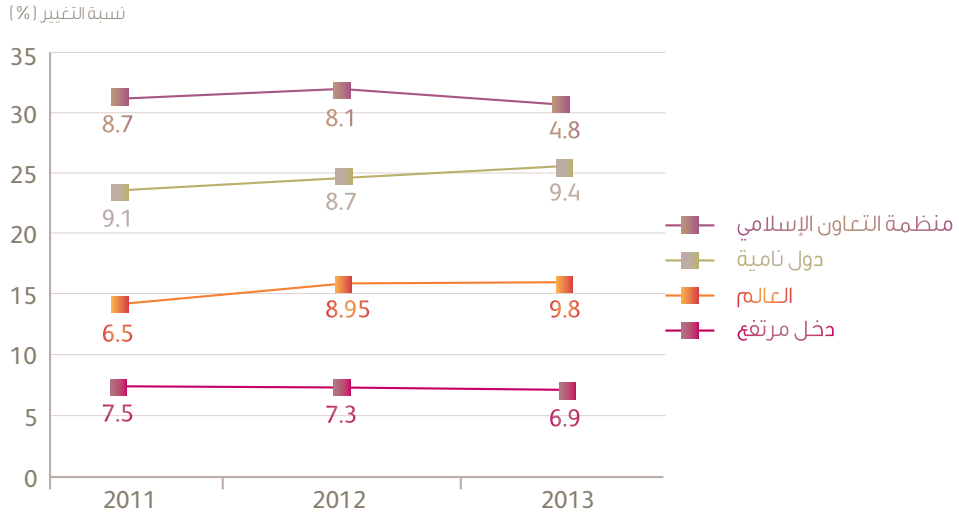

تطور التجارة العالمية في دول منظمة التعاون الإسلامي

في 2010، وصلت التجارة العالمية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى 1.59 بليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 10.51 بالمائة من تجارة العالم. بينما كانت 1.28 بالمائة في 2009 (10.2 بالمائة من التجارة العالمية). وقد أظهر التوازن التجاري للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي زيادة قدرها 179 بليون دولار أمريكي، في 2010 في مقابل 90 بليون دولار أمريكي في 2009، وهذا يبين حدوث تحسن في معدل تغطية الواردات والصادرات.

شكل4: مؤشر أسعار السلع

الفعلية والتوقعات 100=2000

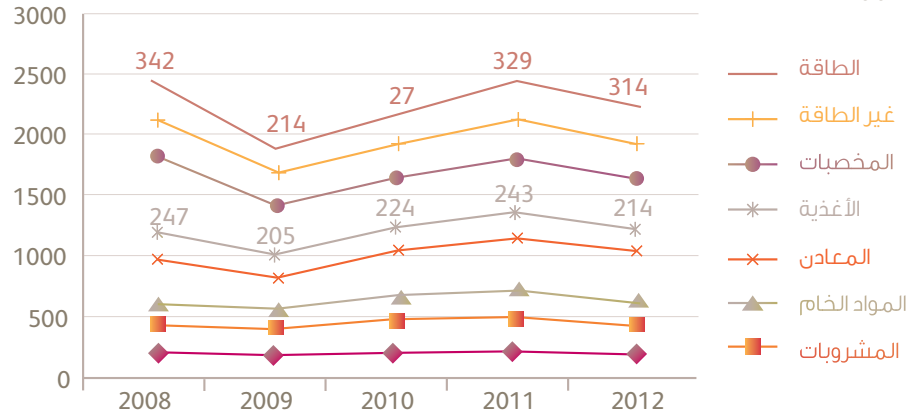

التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي

لقد وصلت التجارة البينية الكلية بين دول منظمة التعاون الإسلامي إلى 269.50 بليون دولار أمريكي في 2010، كما أن نصيب التجارة الدولية للدول الأعضاء قد زاد بنسبة 2.28 بالمائة مرتفعا من 16.65 بالمائة في 2009 إلى 17.03 بالمائة في 2010.

ولا تزال التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي مركزة بين عشر دول قامت بنحو 69 بالمائة من التجارة الكلية. وهذه الدول هي: الإمارات العربية المتحدة، وتركيا، والمملكة العربية السعودية، وماليزيا، وإندونيسيا، وإيران، وباكستان، وسوريا، ومصر، والعراق. وتقع هذه الدول في آسيا ومنطقتي مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط. أما بالنسبة للدول الأفريقية، صاحبة العدد الأكبر لدول منظمة التعاون الإسلامي الأقل نموا، والمغرب وآسيا الوسطى فإنها غير ممثلة بين الدول العشر الكبرى من حيث التجارة البينية.

لقد وصلت التجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في المتوسط إلى 17 بالمائة في 2010. وقد زادت 35 دولة من الدول الأعضاء عن هذا المتوسط و لا تزال 27 دولة أخرى تحت مستهدف التجارة البينية المحدد عند 20 بالمائة في القمة الاستثنائية المنعقدة في مكة بالمملكة العربية السعودية في ديسمبر 2005.

جدول١: اتجاهات التجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للعامين 2010-2009 (بليون دولار أمريكي)

	2009	2010	الفارق (٪)
إجمالي الصادرات للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي	1,329.35	1,680.77	26.44 %
إجمالي الواردات للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي	1,239.70	1,501.35	21.11 %
التجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي	213.38	269.50	26.30 %
نصيب التجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي	16.65 %	17.03 %	2.28 %

المصدر: المركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT)

جدول٢: اتجاهات التجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في النصف الأول من 2011 (بليون دولار أمريكي)

	الربع الأول	الربع الثاني	تطور الربع الأول إلى الثاني
صادرات العالم	498,056.72	541,903.64	8.80
صادرات التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي	77,468.05	83,236.82	7.45
واردات العالم	541,903.64	400,839.94	-26.03
واردات التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي	84,721.04	91,203.90	7.65
نصيب التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي	15.60	18.50	18.64

المصدر: المركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT)

2 دعم النمو التجاري في العالم الإسلامي

أبرز بيانات تمويل التجارة في عام 1432هـ

في عام 1432هـ، حققت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة أهدافها في العديد من المجالات، على الرغم من الاضطراب المالي والاقتصادي العالمي المستمر حيث فوصلت حجم عمليات تمويل التجارة والمدفوعات إلى مستويات قياسية. علاوة على هذا، فقد استطاعت المؤسسة أن تضيف 18 عميلا جديدا إلى قاعدة عملائها و ونجحت في اختراق أسواق جديدة فيما يتسق مع استراتيجية التنويع التي تتبعها المؤسسة. وفي عام 1432هـ كذلك، وصلت عمليات تمويل التجارة المعتمدة إلى 3.033 مليون دولار أمريكي، بما يعني زيادة قدرها 19 بالمائة مقارنة بـ2,554 مليون دولار أمريكي التي حققتها في عام 1431هـ.

وفيما يلي تفصيل لعمليات تمويل التجارة المعتمدة مقسمة حسب المنطقة الجغرافية.

جدول 3: عمليات تمويل التجارة التي اعتمدتها المؤسسة حسب المنطقة (مليون دولار أمريكي)

المنطقة	1431هـ	%	1432هـ	%
آسيا/اتحاد الدول المستقلة	1,544	61	1,959	65
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	849	33	879	29
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	161	6	195	6
إجمالي العمليات المعتمدة	2,554	100	3,033	100
إجمالي المدفوعات	1,800		2,826	

ولا تزال منطقة آسيا/اتحاد الدول المستقلة لها النسبة الأكبر في إجمالي عمليات التمويل المعتمدة حيث شكلت 65 بالمائة في 1432هـ. بينما حازت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على 29 بالمائة من العمليات في مقابل 6 بالمائة لمنطقة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى. ويلاحظ أنه قد زادت العمليات المعتمدة في كل المناطق، لكن منطقة آسيا/اتحاد الدول المستقلة وجنوب الصحراء الأفريقية الكبرى هما اللتان شهدتا أعلى نموا حيث زادت فيهما العمليات المعتمدة بنحو 27 بالمائة و21 بالمائة على التوالي مقارنةً بعام 1431هـ. وعلى الرغم من الاضطراب غير المسبوق الذي شهدته منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن العمليات المعتمدة في هذه المنطقة قد زادت بنسبة 3.5 بالمائة بينما تم استقطاب 7 عملاء جدد في أربع من الدول الأعضاء.

وكماهو موضح في الجدول السابق، فإن حجم المبالغ المسحوبة قد وصل إلى 2,826 مليون دولار (93 بالمائة من إجمالي العمليات المعتمدة) في 1432هـ وهو ما يعد مستوى قياسي وزيادة ملحوظة تصل إلى 57 بالمائة مقارنة بـ1,800مليون دولار التي تم تحقيقها في عام 1431هـ. ويعزى التحسن في مستوى المبالغ المسحوبة إلى التركيز على عمليات التمويل قصيرة الأجل بالإضافة إلى تعزيز فعالية وكفاءة الإجراءات الداخلية بالمؤسسة. علاوة على ذلك، فإن سرعة تنفيذ عمليات السحب لعمليات التمويل ذات المبالغ الكبيرة خصوصاً في شمال أفريقيا (مصر والمغرب) وآسيا (بنغلاديش) قد ساعد على تحقيق هذه النتائج. كما أن الزيادة في حجم العمليات المعتمدة واقتران ذلك بسرعة التنفيذ قد ساهم بشكل كبير في تعزيز قدرة المؤسسة على تحسين أرباحها المتحققة من عمليات التمويل. إلى جانب هذا، فإن المتابعة الصارمة للمتأخرات والمراقبة المحكمة للسداد ساعد أيضاً على تحقيق نتائج إيجابية.

مربع 1: استمرار دعم المؤسسة لقطاع الطاقة في مصر

تلعب صناعة البترول دورا أساسيا في الاقتصاد المصري حيث أنها واحدة من أربع مصادر أساسية للعملة الصعبة كون مصر دولة مصدرة للنفط. إن الصادرات الكلية للبترول الخام والمنتجات البترولية قد انخفضت في السنوات الأخيرة. وأدى ارتفاع الأسعار العالمية إلى ارتفاع أرباح تصدير المنتجات البترولية لمصر. ويوفر هذا القطاع القوي الدعم لقطاعات وصناعات أخرى مهمة في مصر مثل النقل والمواصلات، وتوليد الكهرباء، والصناعات الكيماوية، وصناعات الأسمدة و البتروكيماويات، ويغطي جانبا من احتياجات مصر للطاقة.

إن التعاون بين الهيئة المصرية العامة للبترول ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية ترجع إلى عشرة أعوام سابقة، حين كانت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة إدارة تسمى إدارة تنمية وتمويل التجارة. وتعتبر الهيئة المصرية العامة للبترول واحدا من المصادر الأساسية للدخل للحكومة ومصدر أساسي للعملة الصعبة إلى جانب السياحة وقناة السويس، وهي لا تزال عاملا هاما في الحفاظ على استقرار أسعار المنتجات البترولية في مصر إلى جانب الدعم الحكومي.

إننا في الهيئة المصرية العامة للبترول نقدر الدور الذي تلعبه المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في دعمنا بحلول تمويل تجاري متعددة. حيث أن هذه الأنشطة تعد حجر الأساس للاقتصاد المصري وهي تؤثر بقوة على قطاع البترول بكل تأكيد. وقد شهد الاقتصاد المصري فترة ركود بسبب الأوضاع التي مرت بها مؤخراً، لكن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة قد مدت يديها بكامل العون وذلك بتقديم خدمات تمويل تجاري للهيئة. وخلال العام 1432هـ (2011م) فقط، قمنا بالتعاون معا بتنفيذ عمليات تمويل تجاري لصالح الهيئة المصرية العامة للبترول بما قيمته 308 مليون دولار أمريكي. وهذا يوضح الجهود التي تبذلها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة من أجل الدول الأعضاء بها مما يحقق هدفها الاستراتيجي بأن تكون رائدة في تقديم الحلول التجارية لسد حاجات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وقد أسهمت حلول تمويل التجارة التي قدمتها المؤسسة في تمويل واردات المنتجات البترولية من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وكذلك في زيادة التجارة البينية للدول الأعضاء.

في الحقيقة، إننا نتطلع إلى تعزيز شراكتنا مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في الفترة القادمة ونود أن نعبر عن تقديرنا الخالص للمؤسسة على حرصها الكبير على قطاع البترول والغاز، الذي يعتبر واحد من أهم القطاعات الاقتصادية في مصر حيث يسهم بنحو 9 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي.

« خلال العام 1432هـ (2011م) فقط، قمنا بالتعاون معا بتنفيذ عمليات تمويل تجاري لصالح الهيئة المصرية العامة للبترول بما قيمته 308 مليون دولار »

توفير حلول ذات أثر إيجابي

بالإضافة إلى الحصول على عائد كاف من أجل الحفاظ على صحتها المالية، فإن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) تسعى إلى خلق أثر تنموي. وهذا يضع المؤسسة في موقع فريد بين المؤسسات المالية ذات التوجه الربحي العاملة في مجال تمويل التجارة. فمع أخذ هذا في الاعتبار، تناضل المؤسسة من أجل توفير التمويل في الدول التي يتوقع أن تترك هذه التدخلات أثرا على حياة الناس فيها.

كما تشارك المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة أيضا بفاعلية في الجهود الكبيرة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية (IDB Group) من أجل تعزيز الأمن الغذائي في الدول الأعضاء. إن الخطة الإجرائية التي وضعت على أساس توصيات الاجتماع السنوي الواحد والعشرين للبنك الإسلامي للتنمية تحت عنوان "تحقيق الأمن الغذائي في الدول الأعضاء في عالم ما بعد الأزمة" تدفع المؤسسة لدعم زيادة التجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، خاصة في السلع الزراعية. وفي عام 1431هـ اعتمدت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة 14 عملية تمويل تجاري للقطاع الزراعي، بما تصل قيمته إلى 384مليون دولار أمريكي، مقارنة بـ90 مليون دولارأمريكي في عام 1430هـ. وقد اشتملت السلع الممولة على: القطن، والقمح، والسكر، والأسمدة، وزيت، النخيل، وفول الصويا، وبذور عباد الشمس. و في عام 1432هـ استمرت المؤسسة (ITFC)في القيام بجهودها الخاصة بتوفير تمويل مدخلات هذا القطاع. وكان الهدف الأساسي من ذلك هو توفير التمويل اللازم للمزارعين في المراحل الأولى من دورة الإنتاج،مما يمكنهم من الوصول إلى كامل طاقاتهم الإنتاجية. من ناحية أخرى، ساعد تمويل مرحلة ما بعد الحصاد المزارعين على الحصول على السيولة الكافية على الفور، بدلا من الانتظار حتى تحقيق الأرباح الآجلة لهم.

و في عام 1432هـ كذلك، وفرت المؤسسة 303 مليون دولار أمريكي من التمويلات للقطاع الزراعي. وقد استخدم التمويل، ليس فقط من أجل توفير الأسمدة والمدخلات الزراعية، وإنما من أجل الشراء الفوري لإنتاج المزارعين حتى يتسنى توفير الأموال الضرورية لهم. وقد اشتملت عمليات تمويل التجارة المعتمدة على تمويل المدخلات لمستفيدين في الكاميرون وزامبيا. وفي غامبيا وإندونيسيا وكازاخستان تم توفير تمويل مرحلة ما بعد الحصاد لشراء الفول السوداني والقمح والقهوة.

وقد كانت عمليتي التمويل لصالح اثنين من مصدري القهوة في إندونيسيا تحت برنامج(Fair Trade USA)، (مؤسسة رائدة تهدف إلى ضمان عائد عادل للمزارعين) عمليتين فريدتين من نوعهما. حيث تم من خلال هذه المبادرة، اعتماد عمليتي تمويل تجاري مهيكل لصالح مصدرين بقيمة 1 مليون دولار لكل منهما. ومن خلال تمويل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، تلقت الجمعيات التعاونية الخاصة بمنتجي بذور القهوة مبلغ التمويل من المؤسسة مقابل تسليم بذور القهوة في مخازن تخضع لإدارة المؤسسة. ونتيجة لهذا، استطاعت الجمعيات التعاونية التخلي عن الوسطاء والوصول إلى أسعار عادلة لمنتجاتهم. ومع أن مبلغ التمويل كان صغيرا، لكن الأثر كان حقيقيا وواسع النطاق حيث أثر في حياة المزارعين وأسرهم بشكل إيجابي.

مربع2: الأثر التنموي لتمويل المؤسسة ITFC للقهوة على المزارعين

تعد إندونيسيا حاليا رابع منتج للقهوة في العالم، مما يبرز الدور الهام لهذه السلعة في النمو الاقتصادي لإندونيسيا. وتوضح بيانات استهلاك إندونيسيا للقهوة نموا ثابتا على مر السنين. وتأتي نسبة 90 بالمائة من القهوة المزروعة في إندونيسيا من مزارع مستقلة وصغيرة يعتمد عليها أكثر من 11 مليون نسمة كمصدر للرزق. وينتج أهم المصنعين الإندونيسيين قهوة عالية الجودة للسوق العالمية حيث يتم تصدير أكثر من 67 بالمائة من القهوة الإندونيسية إلى أكثر من 50 دولة مما يجعل هذه السلعة من الموارد الرئيسية للعملة الصعبة.

إن إحدى الشركات الرائدة في مجال القهوة هي سي في أرفيس ساناداا (CV Arvis Sanada) والتي تأسست كشركة محلية لتجارة القهوة في مدينة ميدان بسومطرة في أبريل 2001. وفي عام 2007، بدأت الشركة في تصدير بذور القهوة حول العالم وأصبحت شركة معتمدة للقهوة العضوية وأصبحت أحد شركات المتبعة لنظام (Fair Trade)في 2007 و2008. ومنذ هذا الحين، وهي تعمل مع الشركات المعتمدة بواسطة فير تريد لتصدير منتجاتها.

مع توفير التمويل من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، تمكنت شركة أرفيس من التغلب على الصعوبات التي واجهتها في السوق فيما يتعلق التسعير والتصدير. فقد قدمت المؤسسة عملية تمويل تجاري كان لها أثر هام في تقدم التنمية الاقتصادية-الاجتماعية لإندونيسيا. وقد احتاجت شركة أرفيس أن تضمن تدفقا نقديا انسيابيا من أجل شراء القهوة من المنتجين وهنا كان دور المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة. حيث لم يحل التمويل المقدم مشكلة رأس المال التشغيلي فقط، لكن كان له أثره المباشر على حياة المزارعين وأسرهم.

إن التمويل المباشر الذي قدمته المؤسسة لتلبية متطلبات رأس المال التشغيلي قبل التصدير لشركة أرفيس، لعب دورا محفزا في بناء الثقة بين المنتجين والجمعيات التعاونية. وكان لهذا أثر مزدوج: حيث أنه أولا سمح للقهوة المنتجة في البلاد أن تباع وتصدر للولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وآسيا، وثانيا والأهم فقد أثر مباشرة على حياة المزارعين وأسرهم حيث أصبحت لديهم القدرة على التغلب على مشكلات التدفق النقدي.

«فقد قدمت المؤسسة عملية تمويل تجاري كان لها أثر هام في تقدم التنمية الاقتصادية-الاجتماعية لإندونيسيا»

دعم السلع الإستراتيجية

في عام 1432هـ، واصلت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة دعمها للسلع والقطاعات الإستراتيجية في الدول الأعضاء بها. في هذا الصدد، شهد تمويل السلع التي اعتبرت سلعا استراتيجية زيادة كبيرة أثناء العام. وقد تواصل دعم المؤسسة للتركيز على السلع الإستراتيجية مثل النفط والقطن والقمح والسكر والقهوة، حيث أن هذه السلع حيوية للتنمية الاقتصادية المستدامة للكثير من الدول الأعضاء. وفي عام 1432هـ كذلك، لا يزال النفط الخام والمنتجات المكررة (وهي سلع أساسية لاقتصادات الكثير من الدول الأعضاء) تمثل النصيب الأكبر من محفظة عمليات المؤسسة حيث بلغت 2,177 مليون دولار أمريكي استفادت منها العديد من الدول الأعضاء مثل بنغلاديش ومصر والمغرب وغامبيا. علاوة على هذا، فقد تم اعتماد عمليات استراتيجية جديدة عام 1432هـ على سبيل المثال 20 مليون دولار لقطاع الفحم في تركيا، و48 مليون دولار للذرة وفول الصويا والقمح في مصر، و42 مليون دولار للسكر في سوريا وموريتانيا.

بالإضافة إلى ما تقدم، فقد وقعت المؤسسة على اتفاقية تمويل مع حكومة غامبيا من أجل دعم القطاع الزراعي. توفر الاتفاقية التمويل اللازم لتصدير الفول السوداني وهو قطاع استراتيجي أساسي في زامبيا يمثل 35 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي ويوظف أكثر من 70 بالمائة من السكان الريفيين بغامبيا.

مربع3: توفير التمويل اللازم من أجل دعم الفول السوداني في غامبيا

يعتبر الفول السوداني المحصول الأساسي لتحقيق دخل مادي في غامبيا ويعمل في إنتاجه وأنشطة التسويق المرتبطة به حوالي 70 بالمائة من السكان وتعتبر شركة غامبيا للفول السوداني (Gambia Groundnut Corporation) هي المسؤولة عن هذا القطاع الهام بشكل رئيسي.

وعلى مر سنين عديدة، تقيد هذا المجال بالكثير من مصاعب الحصول على التمويل بتكلفة معقولة. علاوة على هذا، افتقرت البنوك التجارية المحلية للقدرة على تلبية احتياجات تمويل هذا القطاع. وقد نتج عن نقص التمويل الكافي الشراء بالائتمان، وأدى إلى عدم ثقة المنتجين في ترتيبات تسويق الفول السوداني وبالتالي انتقلوا لانتاج محاصيل أخرى. وكان الأثر الإجمالي لذلك تدهور في انتاج الفول السوداني. كما أدى السداد المتأخر للمزارعين إلى استفحال مخاوفهم المالية حيث لم يكن المنتجون قادرين على التخطيط السليم لاستخدام أرباحهم السنوية. هذا القلق أجبرهم في أغلب الأحوال على اللجوء إلى أخذ قروض صغيرة لسد حاجاتهم المالية اليومية.

مع توافر التمويل من خلال المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، تم التغلب على التحديات السابقة. و أصبحت صناعة الفول السوداني في غامبيا قدرة على الوصول إلى التمويل الكافي من أجل شراء المحصول التجاري الخاص بالدولة بأكملها. وقد حسنت الوسائل منخفضة التكلفة من نمو شركة غامبيا للفول السوداني مع انخفاض تكاليف التمويل والتكاليف التشغيلية. وخلال الموسم الأخير تم الدفع

» مع توافر التمويل من خلال المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، تم التغلب على التحديات السابقة. و أصبحت صناعة الفول السوداني في غامبيا قدرة على الوصول إلى التمويل الكافي من أجل شراء المحصول «

الكامل لكل عمليات شراء الفول السوداني وعلى الفور ودون الحاجة إلى أي شكل من أشكال الشراء بالائتمان. لقد أدى هذا إلى تقوية آليات تسويق الفول السوداني. ولأن الفلاحين قد أصبحوا قادرين الآن على بيع إنتاجهم واستلام مستحقاتهم الماليةعند التسليم، فقد شعروا بالمزيد من الثقة في المشاركة في إنتاج الفول السوداني. وكانت النتيجة زيادة عوائدهم مما أدى بدوره إلى انخفاض حدة الفقر. كما زاد انتاج الفول السوداني بنسبة 20 بالمائة خلال موسم الأمطار الأخير حيث كان الفلاحون متأكدين من أن التمويل اللازم سيكون متاحاً من المؤسسة الدولية لتمويل التجارة من أجل شراء إنتاجهم من الفول السوداني.

وقد كانت عمليات الشراء المتزايدة تعني المزيد من تصدير المنتجات والذي أدى بدوره إلى تدفق أكبر للعملة الصعبة داخل البلاد، وبالتالي فقد ساعد هذا على تحسين الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير. ويعزى النمو الاقتصادي القوي الذي تمر به غامبيا الآن جزئيا إلى زيادة الإنتاج الزراعي والصادرات، خصوصاً صادرات الذي يتصدر قائمة المحاصيل المصدرة. ولا عجب في أن إسهام المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في هذا كان هاما للغاية.

توفير حلول مرنة

من أجل التكيف مع بيئة الأعمال الجديدة التي تلت الأزمة المالية، نقلت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تركيزها إلى توفير حلول تجارية كاملة لعملائها من خلال توسيع نطاق محفظة التمويل التجاري المهيكل. ويهدف النهج الجديد إلى إيجاد حلول تتجاوز التمويل التقليدي المبني على قوائم الميزانية المالية. و يسعى هذا التوجه إلى الاستخدام الأمثل للتمويلات مع ربطها بالاحتياجات الفعلية للعملاء. ومن خلال التواصل مع العملاء لتوفير آليات تمويل مناسبة، تكتسب المؤسسة فهما أفضل لعملائها وللاحتياجات الفعلية لهم، مما يمكن المؤسسة من نشر وتوزيع تمويلاتها بشكل أكثر فعالية مع تخفيض المخاطر بشكل عام.

كان العام 1432هـ عاما آخر قويا لمحفظة التمويل المهيكل مما يعد استكمالاً للتقدم في هذا الصدد. وقد شهدت عمليات التمويل التجاري المهيكل المزيد من التوسع فيما يتعلق بكل من حجم و عدد العمليات.ففي عام 1432هـ، تم اعتماد 17 عملية بلغت قيمتها 541 مليون دولار أمريكي، وهو ما يعد نموا ملحوظا بلغت نسبته 33 بالمائة مقارنة بعام 1431هـ الذي تم اعتماد 10 عمليات فيه بإجمال 363 مليون دولار أمريكي.

ويوضح الرسم البياني التالي سرعة نمو محفظة التمويل المهيكل خلال السنوات الثلاث الأخيرة. وكما يتضح، فقد نمت عمليات التمويل المهيكل من 70 مليون دولارأمريكي (3 بالمائة من إجمالي العمليات المعتمدة) في عام 1430هـ إلى 541 مليون دولار أمريكي (أي 18 بالمائة من إجمالي العمليات المعتمدة) في عام 1432هـ. ويمثل هذا زيادة هامة تزيد على الـ600 بالمائة في التمويل المهيكل منذ بدأ العمل به عام 1430هـ.

شكل٥: عمليات التمويل المهيكل *1430هـ – 1432هـ*

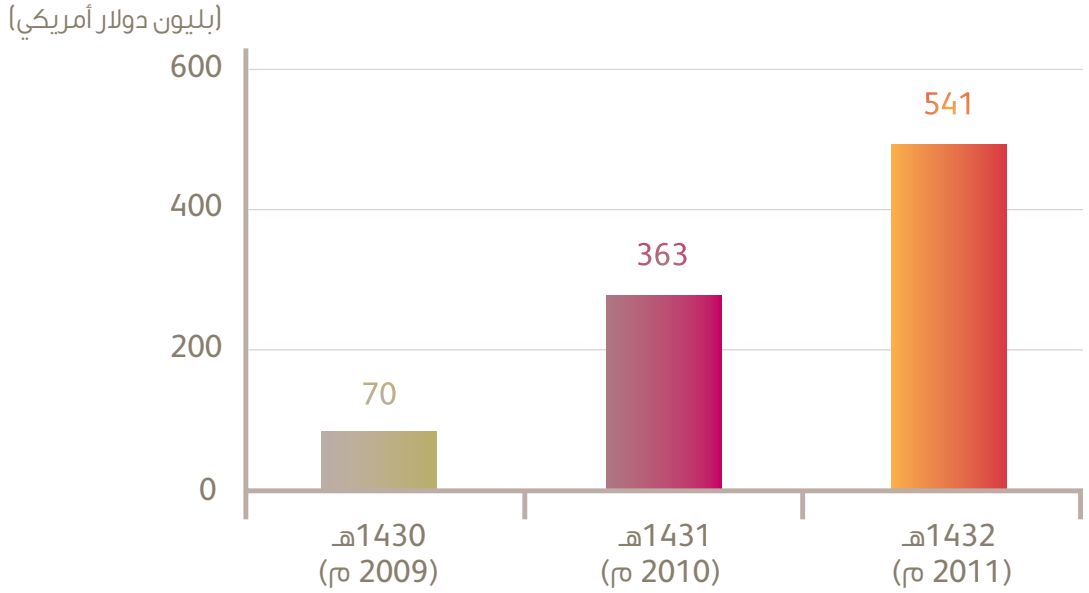

مربع4: توفير حلول تمويلية لقطاع الطاقة في المملكة المغربية

تعتمد المغرب بشكل أساسي على المصادر الخارجية من أجل سد حاجات الطاقة لديها، و تستورد المغرب المواد الهيدروكربونية التي تغطي أكثر من 97 بالمائة من متطلبات الطاقة لديها. في عام 2011، قُدّر نمو الناتج المحلي الإجمالي بـ3.9 بالمائة. ويعد قطاع البترول هو أحد القطاعات الإستراتيجية الهامة في المغرب، حيث تسهم المنتجات البترولية حوالي 32 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي.

تأسست شركة تكرير النفط المغربية (Société Anonyme Marocaine De l'Industrie du Raffinage) SAMIR في عام 1959 بوصفها شركة تضامنية بين الحكومة المغربية وشركة نفط إيطالية و تندرجفي قائمة بورصة الدار البيضاء حيث تستحوذ الشركةعلى 80 بالمائة من أسهم السوق المغربية. وتشتمل الأنشطة الأساسية لشركة تكرير النفط المغربية على تكرير البترول الخام، وإنتاج زيوت المحركات. و قبل أن تخضع للخصخصة، استفادت الشركة لفترة طويلة من خطة التمويل التجاري للواردات الخاصة بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وترجع علاقة العمل المثمرة بينها وبين مجموعة البنك الإسلامي للتنمية إلى عام 1997. خلال هذه المدة تم اعتماد 70 عملية بإجمالي 1,056 بليون دولار أمريكي.

منذ إنشاء المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، ولشركة تكرير النفط المغربية علاقة عمل جيدة للغاية بالمؤسسة، وكانت هذه العلاقة تنصب بشكل أساسي على تمويل وارداتها من النفط الخام. علاوة على هذا، فإن تعقد العمليات التي تقوم بها شركة تكرير النفط المغربية يتطلب منتجات تمويلية معينة. ولحسن الحظ، فقد استطاعت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة الاستجابة لحاجات شركة تكرير النفط وتقديم تسهيلات تمويل مهيكل مناسبة. ويتم حاليا توجيه تمويل المرابحة الذي تقدمه المؤسسة من أجل شراء النفط الخام لشركة تكرير النفط المغربية. يقول يونس أورزازي، المدير المالي للمشروعات بشركة تكرير النفط المغربية: "لقد عكس العمل مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة قدرا كبيرا من التواصل البناء والانسجام التام بين الكيانين. وهناك عنصران أساسيان يساعدان الشركتين على الوصول إلى أهدافهما. إن علاقة العمل بيننا في ذروتها، ونأمل أن نستمر في العمل في هذا المسار الناجح".

> «استطاعت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة الاستجابة لحاجات شركة تكرير النفط وتقديم تسهيلات تمويل»

تنويع محفظة العمليات

في عام 1432هـ بذلت الجهود من أجل تغطية قطاعات وأسواق جديدة اتساقاً مع إستراتيجية المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة التي توصي بتنويع المحفظة المالية. فقد تم هذا العام استقطاب 18 عميل جديد من خلال تمويلات بلغت قيمتها 324.35 مليون دولار أمريكي. كما تم دعم قطاعات جديدة، خاصة القطاعات غير النفطية مثل القهوة والفول السوداني. وقد شكلت هذه القطاعات محفظة أكثر تنوع وقوة. وبالإضافة إلى عملياتها في الدول الأعضاء، اعتمدت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة عمليتين بلغت قيمتهما 75 مليون دولار أمريكي في مالاوي وزامبيا من خلال برنامج المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (BADEA).

مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدول الأعضاء الأقل نموا للحصول على التمويل

إن الحصول على التمويل اللازم يعد أحد العقبات الأساسية التي تقف أمام التجارة في الكثير من الدول، وهذه المشكلة تؤثر على الدول الأعضاء الأقل نموا على وجه الخصوص. جعل هذا المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تتبنى دعم الدول الأعضاء الأقل نموا كأحد أولوياتها من أجل مساعدتهم في الحصول على التمويل الضروري لهم. وفي عام 1432هـ زادت عمليات التمويل المعتمدة للدول الأعضاء الأقل نموا إلى 1,494 مليون دولار أمريكي، مقابل 1,140 مليون دولار أمريكي في 1431هـ.

في الوقت ذاته، فقد وصلت المؤسسة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة خطوط التمويل و آلية تمويل المرابحة على مرحلتين من خلال البنوك المحلية. فمن خلال هاتين الآليتين، تم إتاحة التمويلات للبنوك المحلية والتي بدورها تقوم بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفي عام 1432هـ بلغت عمليات التمويل المعتمدة كخطوط تمويل أوتمويل المرابحة على مرحلتين 106.4 مليون دولار أمريكي كما هو موضح أدناه.

جدول4: خطوط التمويل و المرابحة على مرحلتين التي قدمتها المؤسسة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 1432هـ
(مليون دولار أمريكي)

الدولة	القيمة
أذربيجان	2.50
البحرين	20.00
موريتانيا	3.85
تركيا	60.00
الإجمالي	86.35

توسيع خدمات المؤسسة من خلال برنامج المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا

منذ أبريل عام 2008، عهد المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (BADEA) للمؤسسة الدولية لتنمية التجارة (ITFC) بإدارة صندوق للتمويل حجمه 75 مليون دولار أمريكي، من أجل تمويل الصادرات العربية إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي غير الأعضاء في جامعة الدول العربية. ويوفر هذا التعاون المنطوي على استفادة متبادلة فرصا عظيمة من أجل توسيع العمليات التي تعتمدها المؤسسة لتمويل الصادرات في الدول العربية، بينما يفيد الدول الأعضاء وغير الأعضاء في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، الأمر الذي ينسجم مع رؤية مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (IDB).

إن عمليات التمويل المعتمدة الناجحة ضمن هذه الخطة في عام 1432هـ قدبلغت قيمتها 40 مليون دولار أمريكي، واستفادت منها ثلاث دول، هي: كينيا ومالاوي وزامبيا. ومع التركيز الاستراتيجي الجديد على جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، ومع مستقبل النمو التجاري الواعد للقارة، فمن المتوقع أن تسجل هذه الخطة أداء أقوى في العام المقبل.

3 التوجه نحو حاجات الدول الأعضاء من خلال تسهيل وتنمية التجارة

دعم أنشطة منظمات التنمية التجارية وكيانات منظمة التعاون الإسلامي (OIC)

مثلما في السنوات الماضية، استمرت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) في دعم أنشطة منظمات تنمية التجارة من خلال تنظيم ورعاية مشاركتها الجماعية في معارض التجارة الدولية، واجتماعات المشترين والبائعين ومنتديات الأعمال. وقد مكن هذا التشجيع من الوصول إلى الأسواق الجديدة وتسويق المنتجات الخاصة بالشركات الأعضاء لدى تلك المنضمات في هذه الأسواق.

في عام 1432هـ، نظمت المؤسسة المشاركة الجماعية لعشر من منظمات تنمية التجارة والغرف التجارية والصناعية، في معرض منظمة التعاون الإسلامي الثالث عشر(13th OIC Expo) المقام في الشارقة بالإمارات العربية المتحدة، من 24 إلى 29 أبريل 2011. ومن بين الدول التي شاركت في المعرض: أذربيجان، وبنغلاديش، وكازاخستان، وأوغندا، والنيجر، وجمهورية قيرغيزستان، والسودان، واليمن، وفلسطين. كما سهلت المؤسسة (ITFC) أيضاً تنظيم اجتماع القطاع الخاص الرابع عشر لتنمية التجارة والاستثمار المشترك بين الدول الإسلامية، من خلال توفير الدعم التمويلي للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة (ICCI)، وهي المنظم الأساس للاجتماع. ومن خلال دعم المؤسسة المالي، استطاع رجال الأعمال في الدول الأقل نموا المشاركة ومقابلة رجال الأعمال من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (OIC). وبالمثل، فإن المؤسسة قد نظمت مشاركات جماعية لمنظمات تنمية التجارة في المعرض الرابع لدول الصحراء الكبرى في نيامي بالنيجر، والذي انعقد في سبتمبر 2011. وقد تم دعوة: مالي وغامبيا وبوركينافاسو وغينيا وتوغو وتشاد إلى المعرض في جناح المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

علاوة على هذا، فقد ساعدت المؤسسة في تنظيم اثنين من منتديات الأعمال والمؤتمرات الهامة من خلال توفير الدعم التمويلي للمنظمين. حيث هيأت الفرصة لأن يتم استضافة المؤسسات المتوسطة والصغيرة في هذه الأنشطة، ومنحت لهذه الشركات الفرصة في تأسيس شراكات جديدة وتوسيع أعمالها. وكان هذان النشاطان هما:

- منتدى توسيع الاستثمارات والتجارة بين الدول الأعضاء في اتحاد الدول المستقلة والدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وقد نظم هذا المنتدى المركز الإسلامي لتنمية التجارة(ICDT) في كازاخستان، في الفترة من 22 إلى 32 نوفمبر 2011 ، بهدف دعم التجارة وعلاقات الاستثمار بين الدول الأعضاء في كل من اتحاد الدول المستقلة (CIS) ومنظمة التعاون الإسلامي (OIC) .
- مؤتمر التعاون الصناعي العربي التركي الذي نظمته المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (AIDMO)، واتحاد الغرف وتبادل السلع التركي (TOBB) ، في ديسمبر من عام 2011، من أجل تنمية التجارة وعلاقات الاستثمار بين أصحاب الأعمال الأتراك والعرب.

التوجه نحو حاجات تسهيل التجارة وتنمية التجارة للدول الأعضاء

فيما يتعلق بتسهيل التجارة، فإن دور المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة كان مقتصرا، حتى وقت ليس بالبعيد، على تسهيل تنظيم الندوات والمؤتمرات والاجتماعات في المجالات المرتبطة بالتجارة، من خلال توفير الدعم المالي، بهدف مساعدة المؤسسات المعنية في إعداد السياسات والبرامج. في عام 1432هـ وسعت المؤسسة دورها في هذا المجال من خلال الدعم والمشاركة في مبادرات المساعدة الإقليمية للتجارة، والتي ساعدت الدول الأعضاء على تحديد حاجات التنمية التجارية الخاصة بها والمشاريع التي تتوجه نحو هذه الحاجات.

من ناحية أخرى، ففي عام 1432هـ عملت المؤسسة على إمكانية إطلاق مبادرة خارطة طريق المساعدة من أجل التجارة الموجهة للدول العربية (AfT Road Map for the Arab States Initiative) بالتعاون مع الجامعة العربية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة(UNDP) ، ومركز التجارة العالمي(ITC) ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية(UNICO) ، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (UNECE) . و انطلاقاً من ذلك قامت المؤسسة بالعديد من الاجتماعات التشاورية بين الشركاء المرتقبين في المبادرة من أجل مناقشة أدوار ومسؤوليات الشركاء في تنفيذ المبادرة. وقد شاركت في هذه الاجتماعات أيضاً المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، والاتحاد العربي للنقل البري، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية. وكان الهدف من مشروع "خارطة طريق المساعدة من أجل التجارة الموجهة للدول العربية" هو تخطيط وتنفيذ المشاركة الناجحة من قبل الدول العربية في مبادرة المساعدة من أجل التجارة.

اجتماع الخبراء الإقليمي حول خارطة الطريق للمساعدة من أجل التجارة لمنطقة دول آسيا الوسطى

مربع5: أهداف خارطة طريق المساعدة من أجل التجارة الموجهة للدول العربية:

تهدف مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية إلى:

- مراجعة وتحديد الاحتياجات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية المتعلقة بالتجارة والقدرة الإنتاجية.
- مساعدة الدول المنتفعة على تحديد الأولويات الوطنية والإقليمية فيما يتعلق بالتجارة والقدرة الإنتاجية.
- دعم الدول الأعضاء في جعل هذه الأولويات توجها أساسيا في استراتيجياتهم التنموية.
- دعم تعبئة الموارد من داخل وخارج الإقليم من أجل مواجهة الاحتياجات ذات الأولوية.

وفي سياق تنفيذ أهداف لجنة التعاون الاقتصادي والتجاري (COMCEC) في إطار البرنامج التنفيذي لـ"تعزيز التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي" قام المركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT) بالتعاون مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بتنظيم الاجتماع الثالث للمجموعة الاستشارية لـ"تعزيز التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي" في الدار البيضاء في الثالث والرابع من فبراير 2011. وحضر الاجتماع الكثير من المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، والمسئولون الحكوميون، وممثلو منظمات تنمية التجارة من المغرب والكويت والسنغال وماليزيا وتركيا ومصر. وقد راجع الاجتماع عملية التنفيذ ونقح، تبعا لذلك، البرنامج التنفيذي بناء على المعلومات التي وفرتها المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي.

مربع6: توصيات الاجتماع الثالث للمجموعة الاستشارية لـ «تعزيز التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي» في الدار البيضاء

كانت التوصيات الأساسية للاجتماع على النحو التالي:

١. زيادة الجهود التي تبذلها المؤسسات المعنية من أجل تنفيذ الاتفاقية الإطارية لنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي(TPS \OIC) ، وإنشاء منطقة التجارة الحرة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي المرغوب إنشاؤها.
٢. دعوة الدول الأعضاء من خلال توصيات و أهداف لجنة التعاون الاقتصادي والتجاري إلى التفكير في تأسيس مراكز تدريب التجارة الخارجية من أجل سد الاحتياجات المحلية من السلع الإستراتيجية من أجل تنمية التجارة في الدول الأعضاء.
٣. دفع الدول الأعضاء من خلال مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي (مثل لجنة التعاون الاقتصادي والتجاري) إلى تكثيف جهودها من أجل تنمية التجارة الخارجية، وإعطاء الدعم اللازم والتمويل لمراكز تنمية الصادرات الخاصة بالدول الأعضاء بها من أجل تنمية التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي.

وقد كانت المشاركة الإيجابية من السلطات المعنية في الدول الأعضاء في التخطيط والتنفيذ أساس نجاح خارطة الطريق والبرنامج التنفيذي. وفي هذا الصدد، نظمت المؤسسة إجتماعاً بمناسبة الاجتماع السنوي السادس والثلاثين لمجموعة بنك التنمية الإسلامية،حول دور القطاع الخاص في دعم و تنفيذ خارطة الطريق الخاصة بتنفيذ التجارة البينية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي .

وقد حضر الاجتماع رجال أعمال من 11 عضو في منظمة التعاون الإسلامي، وهي: المملكة العربية السعودية وقطر واليمن والعراق وباكستان وعمان والجزائر وبنين ونيجيريا ولبنان ومصر.

وطبقا لقرارات الاجتماع السادس والعشرين للجنة التعاون الاقتصادي والتجاري ، فإن ورشة فريق الخبراء، فيما يتعلق بآثار شبكة النقل والمواصلات على التجارة والسياحة، قد تمت إقامتها بواسطة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية للمؤسسة و إدارة البنية التحتية، ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC) و وزارة النقل التركية في أزمير بتركيا، من 7 إلى 9 يونيو 2011. وقد نسق أعمال و إعداد الورشة الفريق الفرعي للبنية التحتية والنقل والمواصلات التابع للجنة القضايا المتعلقة بالتجارة التابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وحضر 21 دولة عضو للورشة واجتماع فريق الخبراء، بالإضافة إلى 17 منظمة بما في ذلك الكيانات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، والعديد من الجهات الإقليمية والدولية وبنوك التنمية.

علاوة على هذا فقد نظمت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، بالتعاون مع وزارة الجمارك والتجارة التركية واتحاد الغرف وتبادل السلع التركي، ورشة حول تسهيل التجارة، مع التركيز على أدوار إدارة الجمارك. وقد درست الورشة العديد من جوانب تسهيل التجارة على المستويات الدولية والإقليمية والقومية. إلى جانب هذا فقد تم عرض الخبرات المحلية المكتسبة أثناء البرنامج والأمثلة الواقعية لكيفية تطبيق التوصيات والمعايير العالمية على تسهيل التجارة، مع التركيز على اتساق وتحديث قوانين الجمارك وإجراءاتها. وقد هدف البرنامج إلى المساهمة في تنمية القدرات الفنية في الدول أعضاء منظمة التعاون الإسلامي في مجالات تسهيل التجارة. وقد شارك في الورشة 17 دولة من أصل 26 دولة من الدول الأعضاء تمت دعوتهم للمشاركة. وأيضا شاركت منظمات دولية في البرنامج وتبادلت خبراتها في مجال تسهيل التجارة وتحديث الجمارك، ومن هذه المنظمات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) ، ومنظمة الجمارك العالمية (WCO) ، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (UNECE)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا، ومنطقة الباسفيك التابعة للأمم المتحدة، واللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغرب أفريقيا التابعة للأمم المتحدة.

تعزيز قدرات دعم التجارة لدى الدول الأعضاء

إن التنمية البشرية والمؤسسية هي طريق الوصول للتنمية التجارية المستدامة. لهذا السبب، تركز المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بشكل كبير على دعم التنمية البشرية في الدول الأعضاء في المجالات المرتبطة بالتجارة. وهي توفر دعما لبناء القدرات التجارية من خلال مجالين: برامج تنمية السلع الإستراتيجية للشركات الصغيرة والمتوسطة، وبرامج تبادل المعرفة للمؤسسات الداعمة للتجارة.

وخلال 1432هـ، تم تنظيم برنامجين لتنمية السلع الإستراتيجية، موجهين نحو الشركات الصغيرة والمتوسطة، وقد أقيم البرنامجان بالتعاون مع مركز تدريب التجارة الخارجية(FTTC). حيث أقيم برنامج منهما في دبي بالإمارات العربية المتحدة، والآخر في عمان بالأردن. وقد شارك ما يقرب من 50 شركة صغيرة ومتوسطة في برنامجين تدريبيين عن استراتيجيات التصدير والتسويق الدولي تحت رعاية المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة. كما أقيمت برامج مماثلة لتنمية السلع الإستراتيجية في الأردن والمملكة العربية السعودية في أكتوبر من عام 2011. وكان لدى المشاركين فرصة لتحسين مهاراتهم وقدراتهم الإدارية حول العديد من الموضوعات والتي تشتمل البحث عن السوق والتسويق الدولي وتنمية المنتجات والجودة بالإضافة إلى إدارة سلسلة الإمداد.

علاوة على هذا، فقد كان تحسين القدرات البشرية والمؤسسية الخاصة بغرف التجارة والصناعة في الدول الأعضاء أولوية أخرى للمؤسسة. في هذا الصدد، قامت المؤسسة بالتعاون مع اتحاد الغرف وتبادل السلع بتركيا (TOBB) والغرفة الإسلامية للصناعة والتجارة (ICCI) بتنفيذ برامج عديدة لتنمية القدرات للغرف في السنوات الأخيرة. وقد مهدت هذه الشراكة المثمرة بين المؤسسة وشركائها الطريق نحو معايرة هذه البرامج وجعلها مؤسسية من خلال تصميم برنامج تنمية الغرف التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي. وقد أقيم البرنامج الأول من خلال التعاون بين اتحاد الغرف وتبادل السلع بتركيا والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والغرفة الإسلامية للصناعة والتجارة في أنقرة بتركيا من 20 إلى 24 من يونيو 2011 ، وحضره 19 غرفة تجارة وصناعة من الدول الأعضاء. وقد صُمم هذا البرنامج بشكل حصري للإدارة العليا والمستوى الإداري الأعلى، من أجل إكسابهم الموارد الفنية اللازمة كي يستطيعوا إدخال التغييرات الضرورية في غرفهم بهدف تقديم خدمات أفضل لأعضائهم.

مساعدة الدول الأعضاء على تنمية المنتجات الإستراتيجية

من خلال برنامج حول تنمية المنتجات الإستراتيجية، وفرت المؤسسة الدعم المالي لمنظمي الاجتماعات المهتمة بالسلع الإستراتيجية، مثل: القطن، والفول السوداني. وكان الغرض من هذا تأهيل الدول الأعضاء حتى تستطيع تحديد المشكلات والعقبات الأساسية التي تواجه إنتاج وتجارة هذه السلع، والذي يؤدي بدوره إلى إعاقة قدرتها على المنافسة على المستوى الدولي. بالإضافة لهذا، فقد قامت المؤسسة بدراسات لإعداد برامج إنمائية للسلع، حتى يكون للدول الأعضاء ميزة فارقة في الإنتاج والتجارة.

وفي هذا الصدد، قامت المؤسسة بتوفير الدعم المالي للمنظمة القائمة على المعرض واجتماع المصدرين/المستوردين حول المنسوجات والملابس والقطن في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي. وقد أقيمت هذه الاجتماعات بواسطة المركز الإسلامي لتنمية التجارة في واغادوغو ببوركينافاسو من 21 إلى 25 سبتمبر 2011. وأثناء هذا الحدث، عُقد اجتماع لجنة توجيه برنامج القطن التابع لمنظمة التعاون الإسلامي من أجل مراجعة تنفيذ المشروعات المقترحة.

4 ابتكار الحلول من خلال الشراكات

بناء الشراكات

من أجل تحسين الفاعلية وتقديم الحلول الجديدة، كان هدف المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة أن تتبنى أفضل ممارسات الشركاء الدوليين في مجالات تعبئة الموارد، وإدارة النقد والسيولة. من أجل هذا، وقعت المؤسسة مذكرة تفاهم مع واحد من أكثر البنوك الدولية شهرة، حيث تؤطر هذه المذكرة لمجالات التعاون بين المؤسستين. وقد حددت مذكرة التفاهم إمكانات الشراكة في تسهيل وتنفيذ العمليات التجارية التي تقوم بها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والمشاركة في التمويل المشترك وعمليات التمويل المعتمدة الجماعية، وتوفير تمويلات ومنتجات وخدمات استثمارية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وداخل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، كثفت المؤسسة تعاونها وتناغمها مع إدارة الخزانة بالبنك وكيانات وإدارات أخرى متعددة في المجموعة. وقد أدت هذه الجهود إلى تطويرات كثيرة داخل المؤسسة في مجالات العوائد و استثمارات السيولة والمشاركة المتنامية في عمليات التمويل الجماعية و المشتركة التي نفذتها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

وعلى الصعيد الداخلي، طورت المؤسسة أيضاً التعاون بين الإدارات في عام 1432هـ. أدى هذا إلى استجابة أفضل للعملاء إجراءات أكثر إنسيابية. وقد أسهمت هذه المجهودات في تحقيق الأهداف العامة للمؤسسة في عام 1432هـ. وتعزيز العلاقة بين البنوك والمؤسسات المالية الخارجية وأيضاً الكيانات والإدارات داخل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

إنسيابية تعبئة الموارد وإدارة السيولة

لقد أسهمت جهود المؤسسة في تعبئة الموارد في تنشيط عمليات تمويل جديدة لعملاء حاليين و جدد. كما ساعدت المؤسسة في إعادة توطيد علاقتها بعملاء سابقين.

ومن خلال تعبئة الموارد، نجحت المؤسسة في الوصول لأهداف عام 1432هـ عن طريق تنفيذ 22 عملية تمويل مشترك وجماعي لصالح 13 من الدول الأعضاء. ومن أجل هذه الغاية، عبئت المؤسسة ما يصل إجماله إلى 1.8 بليون دولار أمريكي من بنوك ومؤسسات مالية محلية وإقليمية ودولية عديدة. ومثل هذا المبلغ حوالي60% من عمليات التمويل المعتمدة التي بلغت قيمتها 3.03 بليون دولار أمريكي في عام 1432هـ.

وكان نشاط استثمار السيولة الذي قامت به المؤسسة أحد المجالات التي شهدت اهتماماً في عام 1432هـ. ففي ضوء الاضطراب المستمر في الأسواق المالية، قدمت المؤسسة سياسة جديدة لإدارة واستثمار أموالها السائلة بطريقة مجزية ومتعقلة. وكان هدف المؤسسة زيادة العوائد من الأموال السائلة باستثمارها في الطرق الجذابة ومتوافقة مع ا الشريعة وتنطوي على مستويات مخاطر مقبولة، بينما تحافظ في الوقت نفسه على رأس مالها.

ومن خلال استثمار السيولة، نوعت المؤسسة بالتعاون الوثيق مع إدارة الخزانة بالبنك الإسلامي للتنمية من استثماراتها في المرابحة الإسلامية، والصكوك، والمشاركة في تسهيلات مرابحة جماعية متوسطة الأجل لفائدة بعض المؤسسات المالية المعروفة.

مبادرة تأمين خطابات الضمان

كانت أحد الإنجازات الملحوظة للمؤسسة خلال عام 1432هـ هو إطلاق منتج جديد لتأمين خطابات الضمان. فقبيل نهاية 1432هـ أطلقت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة هذا المنتج الجديد، وللمرة الأولى ستكون المؤسسة قادرة على فتح خطابات الضمان لعملائها. ويتعد هذه خطوة أساسية للمؤسسة و سوف تقوي من عروض منتجاتها وتعزز تنافسيتها وتدفق الدخل الخاص بها. ومن المتوقع أن يتم التنفيذ الكامل للمنتج الجديد في عام 1433هـ. ومن المخطط أن يتم عمل حملة ترويجية للتعريف بهذا المنتج لبعض العملاء، وبخاصة كبراؤهم.

تعزيز التعاون مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

لقد شكلت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية فريق عمل متخصص لدراسة مفهوم التناغم عبر المجموعة، أي بين البنك الإسلامي للتنمية والكيانات التابعة له، وهي على وجه التحديد: المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC) ، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD) ، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) ، والمعهد الإسلامي للتدريب والبحوث (IRTI). وقد قام فريق العمل المتخصص بعمل دراسة شاملة لجميع المناحي الخاصة بهذا المفهوم وناقشه على المستوى الإداري الأعلى للمجموعة. وقد شاركت المؤسسة الدولية الإسلامية لتنمية التجارة (ITFC) بشكل كامل في النقاشات وتكوين التوصيات. كما وضع فريق العمل المتخصص توصياته عن أهمية خلق التناغم داخل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وشمل: السبل، والوسائل، والآليات، والمسئوليات، والوقت اللازم لتنفيذ برامج التعاون على نطاق المجموعة. وقد تم تلخيص هذا في الفئات الأربع التالية:

- خدمات مؤسسية مشتركة
- تعاون في العمل
- حوكمة المجموعة
- الإدارات المرتبطة بالمجموعة

لقد شهد عام 1432هـ تنفيذ توصيات فريق العمل بواسطة كيانات المجموعة. وكما هو موصوف فيما يلي، فقد اتخذت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة إجراءات مخطط لها من أجل تنفيذ التوصيات.

وقعت المؤسسة اتفاقيات مستوى الخدمة مع البنك الإسلامي للتنمية للخدمات المؤسسية المشتركة، مما يستلزم فاعلية/مشاركة التكلفة والفاعلية التشغيلية في تقديم الخدمات. في مجال التعاون في العمل، وتعمل المؤسسة حاليا مع البنك الإسلامي للتنمية في مبادرته التعاونية التي تسمى: إستراتيجية شراكة الدول الأعضاء (MCPS). في هذه المبادرة تتعاون مجموعة البنك الإسلامي للتنمية مع الدول الأعضاء على أعلى المستويات من أجل رسم الإستراتيجية، وبمنهج كلي، من أجل مساعدة ودعم التنمية الاقتصادية لهذه الدول. لقد عملت المؤسسة في تعاون وثيق مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في عام 1432هـ في هذه المبادرة الإستراتيجية، وشاركت في تنمية إستراتيجية شراكة الدول الأعضاء لفائدة العديد من الدول، ومنها: تركيا، وإندونيسيا، ومالي، وأوغندا، وموريتانيا، وباكستان. وقد وضعت المؤسسة دائما في خطتها الإجرائية التفصيلية السنوية الدور المتعهد القيام به في إستراتيجية شراكة الدول الأعضاء للدول من أجل تنفيذه. ولا تزال إستراتيجية شراكة الدول الأعضاء لدول مثل: كازاخستان، وماليزيا، والمغرب، والسنغال، تحت الإعداد، وتشارك المؤسسة بنشاط في هذه الجهود.

وتبحث المؤسسة أيضا التعاونَ في الأعمال مع كيانات أخرى من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، مثل المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات(ICIEC) ، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD)، من أجل تنمية الأعمال وتعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء. وفي إطار الخطوة نحو دعم التعاون، وقعت المؤسسة مذكرة تفاهم مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات للحصول على غطاء تأميني لبعض من عمليات تمويل التجارة الخاصة بها. وقد أدى هذا التعاون إلى فتح فرص تمويل تجاري جديدة. وبالمثل فقد حدث تعاون تجاري جيد مع المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص من خلال "ثقة" (منتدى تنمية الأعمال)، مما أدى إلى تشكيل إستراتيجية تنمية القطاع الخاص، والبيع المتقاطع لفرص الأعمال. والجدير بالذكر أن المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، بالإضافة إلى كيانات أخرى تابعة للبنك الإسلامي للتنمية، قد شاركت في عمليات تجارية مشتركة تحت قيادة المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة، من أجل تمويل عمليات تجارية كبيرة في الدول الأعضاء. كما تعاونت المؤسسة مع المعهد الإسلامي للتدريب والبحوث (IRTI) في تنمية منتجات التمويل الإسلامية.

تتمثل بعض المنصات الهامة الأخرى التي رفعت من مستوى التعاون بين كيانات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في الاجتماع السنوي لمنتدى مجلس الإدارة المشترك لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، واللقاءات الشهرية لمنتدى تعاون مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، واجتماعات لجنة إدارة المجموعة، ولجنة الشريعة المشتركة، والتي جمعت جميع أعضاء مجموعة البنك الإسلامي للتنمية التي لها قواعد موحدة للشريعة والتنظيم المشترك للعديد من الندوات.

كما تعمل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في تنسيق وثيق مع البنك الإسلامي للتنمية والكيانات الأخرى التابعة له من أجل توفير أفضل خدمات للدول الأعضاء. ويرفع التعاون بين كيانات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية من أداء كل جهة على نحو منفصل ومشترك. وتتلخص مجالات التعاون والتنسيق في التالي: (1) التكامل الإقليمي المبتكر، (2)التنمية المتوازنة والمسؤولة، (3) استثمار المعرفة، (4) تدعيم نظام البنوك الإسلامية، (5) تمكين الأسر المنتجة.

لجنة المجموعة للقضايا المتعلقة بالتجارة

شُكلت لجنة المجموعة للقضايا المتعلقة بالتجارة بواسطة رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في أكتوبر عام 2009، مع التفويض إليها بأداء المهام التالية بين أمور أخر: أن تشرك المجموعة بفاعلية في القضايا المتعلقة بالتجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي، وأن يتم تبادل الخبرات وتقوية التحالفات في هذا المجال. ومنذ تأسيس لجنة المجموعة للقضايا المتعلقة بالتجارة(GTRC) ، ضربت مثلا على التعاون والتنسيق بين كيانات المجموعة. وتتألف هذه اللجنة من الفرق الفرعية التالية:

- المساعدة من أجل التجارة
- النقل والتجارة
- تنافسية التجارة
- التجارة والزراعة
- المشروعات المتكاملة

وخلال عام 1432هـ، قام فريق المساعدة من أجل التجارة التابع للجنة بالمشاركة بنجاح في تنسيق وتدعيم استجابة المجموعة لاستبيان منظمة التجارة العالمية/منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول المساعدة من أجل التجارة. وقد تم إرسال إجابة المجموعة إلى سكرتارية منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وهي الآن متاحة للمعاينة على موقعيهما الإلكترونيين. كما قدم الفريق أيضا دراسات حالة عن تمويل التجارة ومشروع طريق الحرير (Silk Road Project) في إطار وصف/عرض لنشاط مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في برنامج المساعدة من أجل التجارة.

قام الفريق أيضا بتنسيق مهمة نشر تقرير مجموعة البنك الإسلامي للتنمية الأول عن المساعدة من أجل التجارة في الاستعراض العالمي الثالث، عن المساعدة من أجل التجارة في المقر الرئيس لمنظمة التجارة العالمية بجنيف. وقد بين التقرير مشاركة المجموعة في العديد من القطاعات من أجل تعزيز الإنتاج والنمو في الدول الأعضاء بالمجموعة، بهدف تعزيز قدراتها على التصدير.

بالإضافة لهذا، أقام الفريق بالتعاون مع إدارة التعاون التابعة للبنك الإسلامي للتنمية ندوة ناجحة للغاية للدول الأفريقية الأعضاء، من أجل الحصول على تقييم مبدئي للحاجات الخاصة بها فيما يتعلق بالمساعدة من أجل التجارة، ومن أجل السعي إلى الأخذ بإرشادها فيما يتعلق بالخطة المستقبلية للمجموعة في القارة الأفريقية.

لقد ركز الفريق الفرعي للمشروع المتكامل للتجارة على تنمية قطاع القطن، مع أخذ في الاعتبار بأهمية الدور الذي يؤديه القطن في التنمية الاقتصادية الاجتماعية في كثير من دول منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا الصدد، تمت الأعمال

الاستشارية من أجل مطابقة عمل الفريق للخطط الموجودة والتوجيهات والمبادرات الإستراتيجية داخل العديد من الكيانات المساهمة.

أعد فريق اللجنة الفرعي للنقل والتجارة تقرير مسارات النقل الخاص بالمجموعة بالتعاون، مع مجموعة الدراسة الخاصة ببنك التنمية الإسلامي، مما مهد الطريق لتنمية شاملة لإستراتيجية وبرنامج تسهيل التجارة والنقل على نطاق المجموعة. علاوة على هذا، فقد نسق الفريق من أجل ورشة/لقاء فريق الخبراء للتجارة والنقل في تركيا، والذي خطط شبكات النقل في الدول الأعضاء وحدد متطلبات التنمية لمسارات النقل. بالإضافة إلى هذا فقد رفع هذا الاجتماع من وعي دول منظمة التعاون الإسلامي عن أهمية تسهيل النقل والتجارة.

لقد تم تحويل فريق التجارة والنقل من خلال المجموعة ليصبح فريق تسهيل النقل والتجارة. وسيكون جزءا من لجنة القضايا المتعلقة بالتجارة وستكون أنشطته داخل خطة عمل اللجنة.

قام الفريق الفرعي للتجارة والزراعة بدراسة صيد الأسماك في موريتانيا والسنغال، وغطى عددا من المعايير الهادفة إلى خلق الوظائف والدخل وفتح أسواق دولية والحصول على العملة الصعبة. الأهم من هذا، أن الدراسة اشتملت على أهداف للحد من الفقر.

أقام فريق تنافسية التجارة، التابع للجنة القضايا المتعلقة بالتجارة، بالتعاون مع إدارة الأقاليم الخاصة بالبنك الإسلامي للتنمية، ورشة مشتركة بين مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والبنك الدولي عن تنمية السلع الإستراتيجية في التجارة والتنافسية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، خلال الفترة من 21 إلى 22 أكتوبر 2011.

إن لجنة المجموعة للقضايا المتعلقة بالتجارة، من خلال إطار تنفيذ "خطة العشر سنوات الإجرائية لمنظمة التعاون الإسلامي من أجل مواجهة التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية في القرن الواحد والعشرين"، قد ضاعفت جهودها من أجل تحقيق زيادة نصيب التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي من 14 بالمائة إلى 20 بالمائة بحلول 2015. وقد أقامت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بما في ذلك المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ولجنة المجموعة للقضايا المتعلقة بالتجارة منتدى تجاريا عالي المستوى عن "تحديات تحقيق مستهدف التجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بحلول 2015"، في المقر الرئيس للمجموعة في التاسع من أكتوبر 2011.

منتدى تجاري عالي المستوى عن "تحديات تحقيق مستهدف التجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بحلول عام ٢٠١٥" (من اليسار إلى اليمين) المهندس هاني سالم سنبل، الرئيس التنفيذي بالإنابة (ITFC) و رئيس لجنة المجموعة للقضايا المتعلقة بالتجارة و الأستاذ بكري بشطا و الدكتور وليد الوهيب، الرئيس التنفيذي (ITFC) و الدكتور الحسن حزين، مدير العام بالإنابة للمركز الإسلامي لتنمية التجارة و الدكتور عبدالرحمن طه، الرئيس التنفيذي (ICIEC)

5 كشوف حسابات مدققة

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

القوائم المالية
كما في 29 ذي الحجة 1432هـ (25 نوفمبر 2011)

وتقرير مراجعي الحسابات

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

29 ذي الحجة 1432هـ (25 نوفمبر 2011)

المحـتويات

البيان	رقم الصفحة
تقرير مراجعي الحسابات	44
قائمة المركز المالي	45
قائمة الدخل	46
قائمة التدفقات النقدية	47
قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء	48
إيضاحات حول القوائم المالية	49 – 67

برايس وترهاوس كوبرز

برايس وتر هاوس كوبرز
ميدان جميل، شارع التحلية
ص.ب 16415، جدة 21464
المملكة العربية السعودية
هـــــاتـف: 4400 – 610 (2) 966+
فاكسميلي: 4411 – 610 (2) 966+
www.pwc.com/middle-east

تقرير مراجعي الحسابات

إلى الجمعية العامة
المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

لقد راجعنا قائمة المركز المالي المرفقة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة "المؤسسة" كما في 29 ذي الحجة 1432هـ (25 نوفمبر 2011) وقوائم الدخل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الأعضاء التابعة لها للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. إن إعداد هذه القوائم المالية وإلتزام المؤسسة بالعمل وفقاً لأحكام ومبادىء الشريعة الإسلامية هو مسؤولية إدارة المؤسسة. إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية إستناداً إلى المراجعة التي قمنا بها.

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. تتطلب هذه المعايير أن نقوم بتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية لا تتضمن أية أخطاء جوهرية. تشمل المراجعة إجراء فحص إختباري للمستندات والأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة ضمن القوائم المالية. كما تشتمل المراجعة على إجراء تقييم للمبادئ المحاسبية المطبقة وللتقديرات الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة، ولطريقة العرض العام للقوائم المالية. ونعتقد أن مراجعتنا تعطينا أساساً معقولاً لإبداء رأينا.

وفي رأينا، إن القوائم المالية المشار اليها أعلاه تمثل بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمؤسسة كما في 29 ذي الحجة 1432هـ (25 نوفمبر 2011) ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وأحكام ومبادئ الشريعة المحددة من قبل هيئة الشريعة في المؤسسة.

برايس وترهاوس كوبرز

سامي إلياس فرح
ترخيص رقم 168

برايس وتر هاوس كوبرز محاسبون قانونيون ترخيص رقم ٢٥
PRICE WATER HOUSE COOPERS
CERTIFIED PUBLIC ACCOUNTANTS
LICENSE NO. 25

6 جمادى الأولى 1433هـ
29 مارس 2012 م

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

قائمة المركز المالي
كما في 29 ذي الحجة 1432هـ (25 نوفمبر 2011)
(جميع المبالغ بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

	إيضاح	١٤٣٢هـ	١٤٣١هـ المعدله
الموجودات			
نقد وما يعادله	4	**197,140**	31,695
ودائع سلعية لدى البنوك	5	**66,194**	165,000
تمويل بالمرابحة – صافي	6	**343,332**	367,353
إستثمار في صكوك	8	**129,193**	10,464
إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	9	**25,507**	31,948
إيرادات مستحقة وموجودات أخرى	10	**19,955**	2,947
ذمم مدينة من أطراف ذات علاقة	13	**18,505**	168,589
موجودات ثابتة	11	**242**	265
مجموع الموجودات		**800,068**	778,261
المطلوبات وحقوق الأعضاء			
المطلوبات			
مستحقات ومطلوبات أخرى	12	**18,468**	9,835
ذمم دائنة إلى أطراف ذات علاقة	13	**30,004**	25,000
مجموع المطلوبات		**48,472**	34,835
حقوق الأعضاء			
رأس المال المدفوع	14	**687,384**	671,700
إحتياطي عام	15	**72,852**	69,981
إحتياطي القيمة العادلة		**(7,567)**	(1,126)
صافي (الخسارة) الدخل للسنة		**(1,073)**	2,871
مجموع حقوق الأعضاء		**751,596**	743,426
مجموع المطلوبات وحقوق الأعضاء		**800,068**	778,261
إلتزامات غير مدفوعة	16	**339,964**	131,520

تعتبر الإيضاحات المرفقة في الصفحات من رقم 49 إلى رقم 67 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

قائمة الدخل
للسنة المنتهية في 29 ذي الحجة 1432 هـ (25 نوفمبر 2011)
(جميع المبالغ بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

	إيضاح	1432هـ	1431هـ المعدله
دخل من:			
ودائع سلعية لدى البنوك		3,289	2,467
تمويل بالمرابحة		17,132	10,366
إستثمار في صكوك		2,892	407
أتعاب مضاربه وأخرى		9,652	5,438
		32,965	18,678
خسائر فروقات عملة		(5,237)	(2,644)
مصروفات إدارية:			
تكلفة الموظفين		(12,572)	(9,568)
إستهلاك	11	(93)	(76)
أخرى		(2,258)	(3,837)
		12,805	2,553
ربح إعادة التقييم (غير محققة)	8	207	318
مخصص هبوط في الموجودات	7	(14,085)	–
صافي (الخسارة) الدخل للسنة		(1,073)	2,871

تعتبر الإيضاحات المرفقة في الصفحات من رقم 49 إلى رقم 67 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

قائمة التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 29 ذي الحجة 1432 هـ (25 نوفمبر 2011)
(جميع المبالغ بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

	إيضاح	1432هـ	1431هـ المعدله
التدفقات النقدية من العمليات:			
صافي (الخسارة) الدخل للسنة		(1,073)	2,871
تعديلات لتسوية صافي (الخسارة) الدخل مع صافي النقد الناتج عن (المستخدم في) العمليات التشغيلية:			
إستهلاك	11	93	76
مخصص هبوط في الموجودات	7	14,085	–
أرباح إعادة تقييم (غير محققة)	8	(207)	(318)
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
ودائع سلعية لدى البنوك		98,806	(115,000)
تمويل بالمرابحة		9,936	(45,487)
إيرادات مستحقة وموجودات أخرى		(17,008)	(946)
ذمم مدينة من/ذمم دائنة إلى أطراف ذات علاقة		155,088	(249,181)
مستحقات ومطلوبات أخرى		8,633	6,722
صافي النقد الناتج عن (المستخدم في) العمليات		268,353	(401,263)
التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار:			
إستثمار في صكوك		(118,522)	(10,146)
شراء ممتلكات ومعدات		(70)	(38)
صافي النقد المستخدم في أنشطة الإستثمار		(118,592)	(10,184)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
مساهمات في رأس المال		15,684	12,457
صافي النقد الناتج عن أنشطة التمويل		15,684	12,457
صافي التغير في النقد وما يعادله		165,445	(398,990)
نقد وما يعادله كما في بداية السنة		31,695	430,685
نقد وما يعادله كما في نهاية السنة	4	197,140	31,695
معلومات إضافية لأنشطة غير نقدية:			
تسديدات ذمم تمويل بالمرابحة مقابل حصص في الشركة	7و 9	–	33,781

تعتبر الإيضاحات المرفقة في الصفحات من رقم 49 إلى رقم 67 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء
للسنة المنتهية في 29 ذي الحجة 1432 هـ (25 نوفمبر 2011)
(جميع المبالغ بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

	إيضاح	رأس المال المدفوع	إحتياطي عـام	مخصص القيمة العادلة	صافي الدخل (الخسارة) للسنة	المجموع
الرصيد كما في 1 محرم 1431هـ (كما صدر سابقاً)		659,243	81,016	–	(11,035)	729,224
اثر تطبيق معيار المحاسبة المالية رقم 25 الصادر عن هيئة المحاسبة	16	–	–	–	–	–
الرصيد كما في 1 محرم 1431هـ		659,243	81,016	–	(11,035)	729,224
رأس المال المساهم	14	12,457	–	–	–	12,457
المحول إلى إحتياطي عام	15	–	(11,035)	–	11,035	–
مخصص القيمة العادلة – المعدل		–	–	(1,126)	–	(1,126)
صافي الدخل للسنة – المعدل		–	–	–	2,871	2,871
الرصيد كما في نهاية 30 ذي الحجة 1431هـ		671,700	69,981	(1,126)	2,871	743,426
الرصيد كما في 1 محرم 1432هـ (كما صدر سابقاً)		671,700	69,981	–	1,428	743,109
اثر تطبيق معيار المحاسبة المالية رقم 25 الصادر عن هيئة المحاسبة	16	–	–	(1,126)	1,443	318
الرصيد كما في 1 محرم 1432هـ		671,700	69,981	(1,126)	2,871	743,426
رأس المال المساهم	14	15,684	–	–	–	15,684
المحول إلى إحتياطي عام	15	–	2,871	–	(2,871)	–
مخصص القيمة العادلة		–	–	(6,441)	–	(6,441)
صافي (الخسارة) الدخل للسنة		–	–	–	(1,073)	(1,073)
الرصيد كما في نهاية 29 ذي الحجة 1432هـ		687,384	72,852	(7,567)	(1,073)	751,596

تعتبر الإيضاحات المرفقة في الصفحات من رقم 49 إلى رقم 67 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية..

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 29 ذي الحجة 1432 هـ (25 نوفمبر 2011)
(جميع المبالغ بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

1. التأسيس، الأنشطة وأخرى

تأسست المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ("المؤسسة") بموجب قرار مجلس المحافظين لدى البنك الإسلامي للتنمية ("البنك") في إجتماعهم الثلاثون المنعقد بتاريخ 17 جمادى الأولى 1426هـ (24 يونيو 2005). يتم إدارة المؤسسة وفقاً لبنود إتفاقية التأسيس الخاصة بالمؤسسة. إن المؤسسة منظمة دولية تستمد كيانها القانوني من القانون الدولي العام. وكنتيجة لذلك، فإن المؤسسة قادرة على إبرام عقود والإستحواذ على وإستبعاد ممتلكات وإتخاذ مواقف قانونية. وكمؤسسة دولية، فإن المؤسسة لا تخضع لسلطة تنظيم خارجية.

تهدف المؤسسة إلى تنشيط التجارة لدى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال توفير التمويل التجاري والإشتراك في الأنشطة التي تسهل التجارة الداخلية والتجارة الدولية. تعتبر أغلبية الموجودات التشغيلية للمؤسسة مديونيات ذات سيادة مقدمة إلى أو مضمونة من قبل الدول الأعضاء صاحبة المديونية، أو مضمونة بموجب إستثمارات في الدول الأعضاء، وهى مضمونة بطريقة مقبولة من المؤسسة.

تباشر المؤسسة أنشطتها من خلال مقر البنك الرئيسي بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية. تظهر القوائم المالية للمؤسسة بآلاف الدولارات الأمريكية، كما أن الفترة المالية للمؤسسة هي السنة الهجرية القمرية.

تمت الموافقة على إصدار القوائم المالية المرفقة من قبل مجلس إدارة المؤسسة بتاريخ 3 جمادى الأولى 1433هـ (26 مارس 2012).

2. السياسات المحاسبية الهامة

أ) أسس الإعداد

أعدت القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ("هيئة المحاسبة") وأحكام ومبادئ الشريعة المحددة من قبل هيئة الشريعة لدى المؤسسة. بالنسبة للأمور التي لم يصدر حولها معيار من هيئة المحاسبة، تستخدم المؤسسة المعيار المناسب الصادر عن أو المطبق من قبل مجلس المعايير المحاسبية الدولية ("مجلس المعايير") والتفسير المناسب الصادر عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس المعايير.

يتم إعداد القوائم المالية المرفقة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية والقيمة العادلة للإستثمارات في أسهم شركات، إيضاح 2 (ح).

تطبيق المعايير المحاسبية الجديدة

قامت المؤسسة بتطبيق معيار المحاسبة المالية رقم 25 والصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الهيئة) والذي يغطي الإعتراف والقياس والعرض والإفصاح للإستثمارات في الصكوك والأسهم وإستثمارات مماثلة والتي لها خصائص أدوات المديونية وحقوق الملكية المطبقة في المؤسسات المالية الإسلامية.

إن تطبيق هذا المعيار له تأثيره على تصنيف الإستثمارات والتعديلات على أرصدة الإحتياطيات كما تم عرضها في إيضاح رقم 16.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة):

إضافة إلى ذلك، فإن بيان المحاسبة المالية رقم (1) "إطار العرض المالي للمؤسسات المالية الإسلامية" أصبح نافذ المفعول خلال السنة المنتهية في 29 ذو الحجة 1432هـ. إن تطبيق هذا المعيار لم ينتج تغييراً جوهرياً في التقارير المالية للمؤسسة.

ب) تقديرات وإفتراضات محاسبية مؤثرة

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها إستخدام تقديرات وإفتراضات محددة تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات. كما تتطلب من الإدارة إبداء رأيها في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمؤسسة. يتم تقييم تلك التقديرات والإفتراضات والأحكام بشكل مستمر وهي مبنية على الخبرة السابقة وعوامل أخرى بما فيها الحصول على المشورة المهنية وتوقعات الأحداث المستقبلية والتي يعتقد بأنها مناسبة للظروف. تبدي المؤسسة رأيها في تقدير مخصص هبوط قيمة موجودات تمويل بالمرابحة. تم توضيح أسلوب تقدير المخصص في إيضاح رقم 2 (ط).

ج) تحويل العملات الأجنبية

(أ) العملة الرئيسية

تظهر البنود في القوائم المالية للمؤسسة بآلاف الدولارات الأمريكية والتي هي العملة الرئيسة للمؤسسة.

(ب) معاملات وأرصدة

إن المعاملات التي تتم بعملات غير الدولار الأمريكي تقيد بأسعار التحويل السائدة بتاريخ تلك المعاملات. تحول الموجودات والمطلوبات المالية المحتفظ بها بالعملات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي على أساس أسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي. تقيد أرباح وخسائر فروقات تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل بإستثناء المكاسب والخسائر غير المحققة على الإستثمار في أسهم شركات التي تحتسب على القيمة العادلة ضمن الإحتياطي في حقوق الأعضاء.

البنود غير التقديرية تحتسب على أساس سعر التكلفة التاريخية حسب معدل الصرف في وقت الإحتساب الأول.

د) نقد وما يعادله

يتكون النقد وما يعادله من أرصدة لدى البنوك والإستثمارات قصيرة الأجل الأخرى عالية السيولة وودائع سلعية لدى البنوك لديها تواريخ إستحقاق لفترة ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الشراء.

هـ) الودائع السلعية

تم إيداع السلع لدى بنوك إسلامية وتستخدم لشراء وبيع السلع لتحقيق ربح. إن شراء وبيع السلع محدود بشروط إتفاقية بين المؤسسة والبنوك الإسلامية. يتم قيد الودائع السلعية في بادئ الأمر بالتكلفة بما في ذلك مصاريف الشراء المرتبطة بالودائع ثم تقاس لاحقاً بالتكلفة مخصوماً منها أي مبالغ مشطوبة (إن وجدت).

تصنف الودائع السلعية لدى البنوك والتي لها فترة إستحقاق ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ شرائها كنقد وما يعادله.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة):

و) التمويل بالمرابحة

إن المرابحة هي إتفاق تقوم بموجبه المؤسسة ببيع العميل سلعة أو أصل كانت المؤسسة قد قامت بشرائه وإقتنائه بناءاً على وعد مقدم من العميل بالشراء. يتكون سعر البيع من التكلفة زائد هامش ربح متفق عليه.

تقيد الذمم المدينة من عمليات التمويل بالمرابحة بتكلفة البضاعة المباعة أو الأموال المدفوعة للمستفيدين زائداً الإيرادات المحققة للمؤسسة حتى تاريخ قائمة المركز المالي، ناقصاً الدفعات المستلمة.

تمثل الإيرادات غير المكتسبة الجزء غير المطفأ من إجمالي إيراد التمويل بالمرابحة الملتزم به في التاريخ الفعلي لدفع الأموال.

ز) إستثمارات في صكوك

تصنف الإستثمارات في الصكوك كإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. تسجل تلك الإستثمارات بداية عند الإعتراف بها بالقيمة العادلة من تاريخ إبرام العقد. ثم لاحقاً يتم إعادة قياس تلك الإستثمارات في نهاية كل فترة مالية ويحمل الربح/الخسارة على قائمة الدخل. (أنظر إيضاح 7).

ح) إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

إن القصد من الإستثمارات في حقوق الملكية هو الإحتفاظ بها لفترة طويلة الأجل من الزمن ومن المحتمل بيعها وفقاً لمتطلبات السيولة أو التغيرات في أسعار الأسهم. هذه الإستثمارات تصنف على أنها إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية. يتم قياس هذه الإستثمارات بالقيمة العادلة ويتم قيد أية أرباح أو خسائر غير محققة والناتجة عن إعادة القياس بالقيمة العادلة في إحتياطي القيمة العادلة ضمن حقوق الأعضاء إلى حين إستبعادها أو تحقيق لهبوط في قيمتها. في ذلك الوقت يتم نقل الربح أو الخسارة المعترف بها سابقاً في حقوق الأعضاء إلى قائمة الدخل.

للهبوط في قيمة إستثمارات في حقوق الملكية أنظر إيضاح 2 (ط).

ط) هبوط في قيمة الموجودات المالية

التمويل بالمرابحة

يتم إجراء تقييم بتاريخ كل قائمة مركز مالي لتحديد فيما إذا كان هناك دليل موضوعي بوجود هبوط في قيمة أي أصل مالي أو مجموعة موجودات مالية. وبالتالي، تقوم المؤسسة بتحديد مخصص الهبوط في القيمة بناءاً على تقييم الخسائر المتكبدة. تشمل عملية التقييم مراجعة الموجودات المالية بتاريخ المركز المالي بهدف تحديد ما إذا كانت هناك أية مؤشرات على هبوط قيمتهم بشكل منفرد، وكذلك الخسائر التي تعاني منها المؤسسة نتيجة لإعادة جدولة المبالغ المستحقة من بعض الدول أو الأفراد ومن خطط التسوية المتفق عليها. تنتج الخسارة عن الفرق بين القيمة الدفترية للموجودات وصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والتي يتم خصمها على أساس نسبة العائد الضمني على الموجودات المالية في الإتفاقية. يتم تعديل مخصص الهبوط في قيمة الموجودات بشكل دوري بناءً على مراجعة الظروف الجارية. بالإضافة إلى ذلك يتم تكوين محفظة لمخصص الخسائر عند وجود دليل موضوعي بأن هناك خسائر غير محددة للمحفظة كما بتاريخ المركز المالي. يتم تقدير ذلك بناءاً على معدلات المخاطر للدول، الظروف الإقتصادية الراهنة والنمط الإفتراضي الموجود في مكونات المحفظة.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة):

يتم قيد تعديلات على المخصص كإضافة أو تخفيض وذلك ضمن قائمة الدخل. عند تحديد مدى كفاية المخصص المكون، تأخذ المؤسسة بعين الإعتبار صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والتي يتم خصمها على أساس نسبة العائد الضمني للأداة المالية.

موجودات مالية أخرى

يتم إجراء تقييم بتاريخ كل مركز مالي لتحديد فيما إذا كان هناك دليل موضوعي بوجود هبوط في قيمة أي أصل مالي أو مجموعة موجودات مالية. يتم إحتساب قيمة خسائر الهبوط للموجودات المالية المقيدة بالتكلفة المطفأة على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأصل وقيمته العادلة المتوقعة.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل المالي من خلال إستخدام حساب مخصص. عند إعتبار الأصل المالي غير قابل للإسترداد، يتم شطبه مقابل حساب مخصص. أما بالنسبة للمبالغ التي تم شطبها سابقاً والتي يتم لاحقاً إستردادها فيتم إضافتها على قائمة الدخل.

ي) موجودات ثابتة

تقيد الموجودات الثابتة بالتكلفة بعد خصم الإستهلاكات المتراكمة والهبوط في القيمة. يحمل الإستهلاك على قائمة الدخل على أساس طريقة القسط الثابت لتوزيع تكلفة هذه الموجودات على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لها كما يلي:

معدات مكتبية وأجهزة حاسوب	4 سنوات
سيارات	5 سنوات

يتم إعتبار مصاريف الصيانة والإصلاح والتي لا تعمل على إطالة العمر الإنتاجي المقدر للأصل بشكل جوهري كمصروفات ويتم قيدها في قائمة الدخل عند تكبدها. يتم رسملة التحسينات الهامة والتجديدات (إن وجدت) ويتم إستبعاد قيمة الأصل المستبدل.

تحدد الأرباح والخسائر الناتجة عن الإستبعاد بمقارنة المتحصلات مع القيمة الدفترية وتقيد في قائمة الدخل.

ك) المخصصات

يتم قيد المخصصات عندما يكون لدى المؤسسة إلتزام قانوني حالي أو متوقع ناتج عن حدث سابق، وهناك إحتمال وجود إستخدام للموارد لتسوية الإلتزام، وإمكانية تقدير المبلغ بشكل يعتمد عليه.

ل) تحقيق الإيرادات

التمويل بالمرابحة
تقيد الإيرادات من التمويل بالمرابحة وفقاً لأسس الإستحقاق الزمني خلال الفترة من تاريخ الصرف الفعلي للأموال حتى تاريخ سداد الأقساط المجدولة.

ودائع سلعية لدى البنوك
تقيد الإيرادات من الودائع لدى البنوك الإسلامية وفقاً لأسس الإستحقاق الزمني خلال الفترة من تاريخ الصرف الفعلي للأموال حتى تاريخ الإستحقاق.

إستثمار في صكوك
تعتبر الإيرادات في الإستثمار في الصكوك حسب التحقق الزمني بإستخدام نسبة العائد المعلنة من قبل المؤسسات المصدرة.

أتعاب المضارب
تقيد الإيرادات من أتعاب المضارب حسب الإستحقاق الزمني عند تقديم الخدمة.

إيرادات محرمة شرعياً
إن الإيرادات من النقد وما يعادله ومن الإستثمارات الأخرى التي تعتبرها إدارة البنك محرمة شرعاً لا تدرج ضمن قائمة الدخل للمؤسسة، ولكن يتم تضمينها في المطلوبات المستحقة حتى يتم إتخاذ قرار من قبل مجلس الإدارة بخصوص الجهة التي سيحول إليها هذا الإيراد.

م) المقاصة

يتم إجراء المقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية وإثبات الصافي بالقوائم المالية عندما يكون لدى البنك حقاً قانونياً في إجراء المقاصة والنية إما للتسوية على أساس الصافي أو إثبات الموجودات والمطلوبات في نفس الوقت.

ن) زكاة وضريبة دخل

الإلتزامات الناتجة من الزكاة وضريبة الدخل هي من مسؤولة الأعضاء بشكل فردي.

3. مجلس إشراف الشريعة

إن أنشطة المؤسسة تابعة لإشراف مجلس إشراف الشريعة للبنك الإسلامي للتنمية المؤلف من أعضاء تم تعيينهم من قبل المجلس العمومي للبنك الإسلامي للتنمية. تم إنشاء لجنة شرعية بناءاً لقرار مجلس الإدارة رقم 24/11/421/(198)/138. يتم تعيين أعضاء لجنة الشريعة لمدة 3 أعوام قابلة للتجديد.

تقوم اللجنة بالوظائف التالية:

أ) للنظر في كل ما يشار إليه من المعاملات والمنتجات التي أدخلتها المؤسسة لإستخدامها لأول مرة والحكم على توافقها مع مبادئ الشريعة، ووضع المبادئ الأساسية لصياغة العقود ذات الصلة وغيرها من وثائق.

ب) لإعطاء رأيها لبدائل الشريعة للمنتجات التقليدية التي تعتزم المؤسسة إستخدامها ووضع المبادئ الأساسية لصياغة العقود ذات الصلة وغيرها من وثائق، والمساهمة في تعزيز خبرة المؤسسة في هذا الصدد.

ت) الرد على الإستفسارات والأسئلة والتوضيحات المشار إليها من مجلس الإدارة أو إدارة المؤسسة.

ث) المساهمة في برنامج المؤسسة لتعزيز وعي موظفيها للعمل المصرفي الإسلامي وتعميق فهمهم للأسس والقواعد والمبادئ والقيم المرتبطة بالمعاملات المالية الإسلامية.

ج) أن يقدم إلى مجلس المديرين التنفيذيين تقرير شامل يبين مقياس إلتزام الشركة بمبادئ الشرعية في ضوء الآراء والتوجيهات ومراجعة المعاملات.

4. نقد وما يعادله

يتكون النقد وما يعادله كما في نهاية ذي الحجة من الآتي:

	إيضاح	1432هـ	1431هـ
نقد لدى البنوك		15,514	17,695
ودائع سلعية لدى البنوك	5	181,626	14,000
المجموع		197,140	31,695

تشمل الودائع السلعية لدى البنوك تلك الودائع التي تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الإيداع.

5. ودائع سلعية لدى البنوك

تتكون الودائع السلعية لدى البنوك كما في نهاية ذي الحجة من الآتي:

	إيضاح	1432هـ	1431هـ
ودائع سلعية لدى بنوك إسلامية		247,820	179,000
ناقصاً:ودائع سلعيه تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الإيداع	4	(181,626)	(14,000)
		66,194	165,000

تستخدم الودائع لدى البنوك الإسلامية في بيع وشراء السلع. تتم المتاجرة بواسطة البنوك الإسلامية نيابةً عن المؤسسة. وقد تم تحديد صلاحيات البنوك الإسلامية في البيع والشراء بموجب أحكام الإتفاقيات المبرمة بين المؤسسة وتلك البنوك الإسلامية.

6. التمويل بالمرابحة

يتكون التمويل بالمرابحة كما في نهاية ذي الحجة من الآتي:

	إيضاح	1432هـ	1431هـ
إجمالي مبالغ الذمم المدينة		1,211,780	1,149,441
ناقصاً: حصة المستثمرين المودعين		(810,721)	(736,826)
إيرادات غير مكتسبة		(3,198)	(4,818)
		397,861	407,797
ناقصاً: مخصص الهبوط في القيمة	7	(54,529)	(40,444)
صافي التمويل بالمرابحة		343,332	367,353

إن جميع السلع المشتراة بغرض إعادة البيع بموجب التمويل بالمرابحة تتم على أساس الشراء بغرض إعادة البيع إلى عميل محدد. ويعتبر وعد العميل ملزماً. وبالتالي، فإن أية خسارة تتكبدها المؤسسة لعدم إلتزام العميل قبل بيع السلع يتم تحميلها على العميل. تقوم المؤسسة أيضاً بإبرام إتفاقيات تمويل بالمرابحة مشتركة من قبل عدة أعضاء.

دخلت المؤسسة في إتفاقية تمويل بالمرابحة مشتركة مع مؤسسات مختلفة، وتمثل حصة الأعضاء المشاركين أعلاه نسبة هؤلاء المشاركين في إجمالي الذمم المدينة الخاصة بإتفاقيات تمويل المرابحة المشتركة.

7. مخصص هبوط في قيمة التمويل بالمرابحة

فيما يلي حركة مخصص الهبوط في قيمة تمويل بالمرابحة كما في نهاية ذي الحجة كما يلي:

	1432هـ	1431هـ
الرصيد في 1 محرم	40,444	41,475
المحمل على السنة	14,085	–
فروقات تحويل عملات أجنبية	–	(324)
شطب	–	(707)
الرصيد في نهاية ذي الحجة	54,529	40,444

7. مخصص هبوط في قيمة التمويل بالمرابحة (تابع):

إن مخصص الهبوط في القيمة أعلاه يتألف مما يلي:

1) الفرق بين القيمة الدفترية لموجودات تمويل بالمرابحة وصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والتي يتم خصمها على أساس نسبة العائد الضمنية المحددة على الأصل المحدد في تلك الإتفاقيات وتظهر هذه الفروق إما نتيجة إعادة الجدولة للأقساط المستحقة أو بالاعتماد على أفضل تقدير لدى الإدارة عن توقيت التدفقات النقدية المستقبلية من تلك الموجودات.

2) مخصص تمويل بالمرابحة بناءاً على تقديرات الإدارة بوجود خسائر محتملة غير محددة. ويتم تحديد هذا المخصص اعتمادا على نسبة المخاطرة المتعلقة بالدولة وتحليل إحتمالي لمعدلات وخطورة حالات الإخفاق.

لا يوجد دخل من موجودات تمويل بالمرابحة منخفضة القيمة في قائمة الدخل للسنة المالية المنتهية في 29 ذي الحجة 1432هـ و 1431هـ.

تتضمن موجودات تمويل بالمرابحة كما في نهاية ذي الحجة 1432هـ مبلغ 8,27 مليون دولار أمريكي (1431هـ – 89,67 مليون دولار أمريكي) كانت متأخرة الإستحقاق كما في تاريخ قائمة المركز المالي. لم تقم المؤسسة بقيد مخصص مقابل ذلك، حيث أن المبالغ ما زالت قابلة للإسترداد. ما يلي أعمار المبالغ المتأخرة الإستحقاق:

	1432هـ	1431هـ
أقل من ثلاثة أشهر	8,269	29,564
من ثلاثة أشهر إلى إثني عشر شهراً	–	31,072
من سنة إلى خمس سنوات	–	29,036

تم الإفصاح عن جودة الإئتمان والمتعلقة بالموجودات التشغيلية في إيضاح 19.

8. إستثمار في صكوك

تتكون الحركة في الإستثمار في صكوك كما يلي:

	1432هـ	1431هـ
الرصيد في 1 محرم	10,464	–
الإضافات خلال السنة	118,522	10,146
الربح من القيمة العادلة (تأثير إعتماد تطبيق معيار المحاسبة المالية رقم 25 الصادر عن الهيئة)	207	318
الرصيد في نهاية ذي الحجة	129,193	10,464

الإستثمار في الصكوك كما في نهاية ذي الحجة 1432هـ و 1431هـ تتمثل في حصة من صكوك إصدارها من مختلف الحكومات ومنشآت أخرى وتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

يتم قياس القيمة العادلة للإستثمارات في الصكوك بناءاً على بيانات مختلفة عن الأسعار المدرجة والتي يمكن متابعتها.

9. إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

تتلخص الحركة في إستثمارات في حقوق الملكية بالقيمة العادلة كما يلي:

	1432هـ	1431هـ
الرصيد في 1 محرم	31,948	–
إضافات خلال العام	–	33,074
صافي خسائر في القيمة العادلة غير محققة (تأثير إعتماد (معيار المحاسبة المالية رقم 25 الصادر عن الهيئة	(6,441)	(1,126)
الرصيد في نهاية ذي الحجة	25,507	31,948

يتم تحديد القيمة العادلة للإستثمارات بناء على أسعار السوق المدرجة.

10. إيرادات مستحقة وموجودات أخرى

تتكون الإيرادات المستحقة والموجودات الأخرى كما في نهاية ذي الحجة من الآتي:

	1432هـ	1431هـ
إيرادات مستحقة من الودائع السلعية	1,204	1,523
أتعاب مضارب مستحقة	206	206
إيرادات مستحقة من إستثمار في الصكوك	1,422	264
مطلوب من المشتركين في التمويل المشترك	15,054	–
دفعات مقدمة وموجودات أخرى	2,069	954
المجموع	19,955	2,947

11. موجودات ثابتة

تتكون الموجودات الثابتة كما في نهاية ذي الحجة من الآتي:

	سيارات	معدات مكتبية وأجهزة حاسوب	المجموع
التكلفة:			
كما في 1 محرم 1432هـ	105	308	413
إضافات خلال السنة	–	70	70
كما في 29 ذي الحجة 1432هـ	105	378	483
ناقصاً: الإستهلاكات المتراكمة:			
كما في 1 محرم 1432هـ	56	92	148
المحمل خلال السنة	21	72	93
كما في 29 ذي الحجة 1432هـ	77	164	241

صافي القيمة الدفترية:			
كما في 29 ذي الحجة 1432هـ	28	214	242

	سيارات	معدات مكتبية وأجهزة حاسوب	المجموع
التكلفة:			
كما في 1 محرم 1431هـ	105	270	375
إضافات خلال السنة	–	38	38
كما في 30 ذي الحجة 1431هـ	105	308	413
ناقصاً: الإستهلاكات المتراكمة:			
كما في 1 محرم 1431هـ	35	37	72
المحمل خلال السنة	21	55	76
كما في 30 ذي الحجة 1431هـ	56	92	148
صافي القيمة الدفترية:			
كما في نهاية ذي الحجة 1431هـ	49	216	265

12. مستحقات ومطلوبات أخرى

تتكون المستحقات والمطلوبات الأخرى كما في 30 ذي الحجة من الآتي:

	1432هـ	1431هـ
إيداعات إئتمانية	7,422	7,242
مستحقات ومصاريف أخرى	438	1,419
المستلم بالزيادة عن رأس المال	105	853
المستحق إلى المشتركين في التمويل المشترك	8,313	–
أخرى	2,190	321
المجموع	18,468	9,835

يمثل المستلم بالزيادة عن رأس المال مبالغ مستلمة من أعضاء تحت حساب رأس المال المدفوع لم تستحق بعد.

13. أرصدة مع أطراف ذات علاقة

خلال أدائها لأعمالها العادية، تتلقى المؤسسة تمويل من البنك الإسلامي للتنمية وتقوم بتنفيذ معاملات مع أطراف ذات علاقة. إن شروط التمويل المقدمة من البنك الإسلامي للتنمية والمعاملات المنفذه مع أطراف ذات علاقة تم إعتمادها من قبل إدارة المؤسسة والتي تخضع لقواعد وأنظمة ومبادئ البنك الإسلامي للتنمية.

1) مطلوب من أطراف ذات علاقة

	1432هـ	1431هـ
البنك الإسلامي للتنمية	18,007	168,097
صندوق البادية	498	492
	18,505	168,589

2) مطلوب إلى أطراف ذات علاقة

	1432هـ	1431هـ
البنك الإسلامي للتنمية – صندوق وقف موارد الحسابات الخاص	29,295	–
البنك الإسلامي للتنمية – صندوق تقاعد	698	–
البنك الإسلامي للتنمية – صندوق تقاعد طبي	11	–
المستحق للبنك الإسلامي للتنمية من خلال موافقة الوكالة	–	25,000
	30,004	25,000

1. خلال عام 1431هـ وقعت المؤسسة إتفاقية وكالة مع البنك الإسلامي للتنمية بملغ 25 مليون دولار أمريكي، بحيث تقوم المؤسسة بدفع أرباح الوكالة بقيمة ليبور زائد 110 نقاط (1432هـ: لا شئ).

2. إن الأرصدة المطلوبة من/المطلوبة إلى أطراف ذات علاقة لا تتضمن أي عمولات كما أنه ليست هناك أية شروط لإعادة سداده.

3. وفقاً لقرار مجلس المدراء التنفيذيين في البنك الإسلامي للتنمية رقم 27/12/428 (249)/157 بتاريخ 27 ذي الحجة 1428هـ (الموافق 6 يناير 2008). لقد قرر المجلس بتخصيص مبلغ 1 مليار دولار أمريكي من البنك الإسلامي
للتنمية لصالح المؤسسة سوف تقوم بحيث المؤسسة بدور المضارب نسبة لعقد المضاربة بتاريخ 10 ربيع الأول 1429هـ (الموافق 18 مارس 2008).

4. إن حصة المؤسسة في مكاسب أتعاب المضاربة من البنك الإسلامي للتنمية وصندوق بادية هي مقابل حصتها من أرباح التي تتعلق بمعاملات تمويل بالمرابحة.

3) تعويضات الإدارة العليا:

تتمثل التعويضات المدفوعة أو المستحقة للإدارة العليا نظير خدماتها بما يلي:

	1432هـ	1431هـ
رواتب وبدلات أخرى قصيرة الأجل	939	646

14. رأس المال المدفوع

يتكون رأس مال المؤسسة المدفوع كما في نهاية ذي الحجة من الآتي

	1432هـ	1431هـ
المصرح به: 300,000 سهم بقيمة 10,000 دولار أمريكي للسهم الواحد	3,000,000	3,000,000
المصدر: 75,000 سهم بقيمة 10,000 دولار أمريكي للسهم الواحد	750,000	750,000
أسهم مصدرة غير مكتتب بها	(42,920)	(42,920)
رأس المال المكتتب به	707,080	707,080
رأس مال لم يطلب بعد	(17,823)	(25,647)
رأس المال المطلوب	689,257	681,433
أقساط مستحقة غير مدفوعة	(1,873)	(9,733)
رأس المال المدفوع	687,384	671,700

15. إحتياطي عام

بموجب الفصل السادس من المادة رقم 27 من إتفاقية تأسيس المؤسسة، يجب أن يتم تحويل صافي الدخل السنوي للمؤسسة إلى الإحتياطي العام، عند الحصول على موافقة مجلس الإدارة، حتى يبلغ هذا الإحتياطي 25 بالمائة من رأس المال المكتتب به للمؤسسة. أي فائض في صافي الدخل عن الحد المذكور أعلاه متاح للتوزيع على الدول الأعضاء.

16. إلتزامات غير مدفوعة

بلغت الإلتزامات غير المدفوعة كما في نهاية ذي الحجة ما يلي:

	1432هـ	1431هـ
تمويل بالمرابحة	339,964	131,520

17. تعديلات سنوات سابقة

إعتمدت المؤسسة تطبيق معيار المحاسبة المالية رقم 25 الصادر عن هيئة المحاسبةوالمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والذي يغطي الإعتراف، القياس، العرض والإفصاح للإستثمارات في الصكوك، والأسهم والإستثمارات المماثلة والتي لها خصائص أدوات المديونية وحقوق الملكية المطبقة في المؤسسات المالية الإسلامية.

الملخص التالي يوضح الأثر على تصنيف الإستثمارات:

النوع	الإيضاح	قبل تبني المعيار	بعد تبني المعيار	الأثر على حقوق الدول
أدوات حقوق الملكية	9	متاح للبيع	القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	لا يوجد تأثير
أدوات مديونية	7	محتفظ به حتى تاريخ الإستحقاق	القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	أنظر أدناه

لقد تم تعديل القوائم المالية المنتهية في 30 ذو الحجة 1431هـ للأخذ في الحسبان التأثير الخاص بتطبيق معيار المحاسبة المالية رقم 25 والمتعلق بأدوات حقوق الملكية. تم تخفيض القيمة العادلة بمبلغ 1,126 مليون دولار أمريكي من ناحية ومن ناحية أخرى تم زيادة دخل السنة بالمبلغ ذاته والذي تم إظهاره في التقرير السابق وفقاً لمعيار المحاسبة المالية رقم 17. أيضاً فيما يتعلق بالإستثمار في أدوات المديونية، ونتيجة لتبني معيار المحاسبة المالية رقم 25 تم زيادة الدخل المفصح عنه سابقاً لسنة 1431هـ بمبلغ 318 ألف دولار أمريكي. لم يكن هناك أية تأثير على الأرصدة الإفتتاحية لسنة 1431هـ.

الأثر على سنة 1431هـ:	بآلاف الدولارات الأمريكية
الزيادة في الدخل من إستثمارات في صكوك	318
الزيادة في قيمة إستثمارات في صكوك	318
الإنخفاض في إستثمارات القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	(1,126)
الإنخفاض في مخصص القيمة العادلة	(1,126)

18. الموجودات والمطلوبات حسب فترات إستحقاقها أو الفترات المتوقعة لتحويلها إلى نقد

29 ذي الحجة 1432هـ

	فترة الإستحقاق محددة					
	أقل من3 شهور	3 شهور إلى 12 شهر	سنة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	فترة الإستحقاق غير محددة	المجموع
نقد وما يعادله	197,140	–	–	–	–	197,140
ودائع سلعية	–	66,194	–	–	–	66,194
إستثمار في صكوك	–	–	129,193	–	–	129,193
تمويل بالمرابحة	178,248	130,222	1,802		33,060	343,332
إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	–	–	–	–	25,507	25,507
إيرادات مستحقة وموجودات أخرى	15,054	4,901	–	–	–	19,955
ذمم مدينة من اطراف ذات علاقة	18,505	–	–	–	–	18,505
مجموع الموجودات	408,947	201,317	130,995	–	58,567	799,826

29 ذي الحجة 1432هـ

	فترة الإستحقاق محددة					
	أقل من3 شهور	3 شهور إلى 12 شهر	سنة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	فترة الإستحقاق غير محددة	المجموع
مستحقات ومطلوبات أخرى	10,491	–	–	–	7,977	18,468
ذمم دائنة إلى أطراف ذات علاقة	30,004	–	–	–	–	30,004
مجموع المطلوبات	40,495	–	–	–	7,977	48,472

30 ذي الحجة 1431هـ

	فترة الإستحقاق محددة					
	أقل من3 شهور	3 شهور إلى 12 شهر	سنة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	فترة الإستحقاق غير محددة	المجموع
نقد وما يعادله	31,695	–	–	–	–	31,695
ودائع سلعية	115,000	40,000	10,000	–	–	165,000
إستثمار في صكوك	–	–	10,464	–	–	10,464
تمويل بالمرابحة	250,956	99,482	2,148	–	14,767	367,353
إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الملكية	–	–	–	–	31,948	31,948
دخل مستحق وموجودات أخرى	–	2,947	–	–	–	2,947
ذمم مدينة من اطراف ذات علاقة	168,589	–	–	–	–	168,589
مجموع الموجودات	566,240	142,429	22,612	–	46,715	777,996

30 ذي الحجة 1431هـ

	فترة الإستحقاق محددة					
	أقل من3 شهور	3 شهور إلى 12 شهر	سنة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	فترة الإستحقاق غير محددة	المجموع
مستحقات ومطلوبات أخرى	1,740	–	–	–	8,095	9,835
ذمم دائنة إلى أطراف ذات علاقة	25,000	–	–	–	–	25,000
مجموع المطلوبات	26,740	–	–	–	8,095	34,835

19. تركيز الموجودات

إن تحليل الموجودات حسب التوزيع الجغرافي كما يلي:

29 ذي الحجة 1432هـ

	نقد وما يعادله	ودائع سلعية لدى البنوك	أستثمار في صكوك	إستثمارات بالقيمة العادلة في حقوق الملكية	تمويل بالمرابحة	إيرادات مستحقة وموجودات أخرى	مطلوب من أطراف ذات علاقة	المجموع
أذربيجان	–	–	–	–	17,555	–	–	17,555
البحرين	461	–	–	–	8,377	–	–	8,838
بنجلاديش	–	–	–	–	80,396	–	–	80,396
فرنسا	75,000	2,678	–	–	–	180	–	77,858
غامبيا	–	–	–	–	11,059	–	–	11,059
إندونيسيا	–	–	10,969	–	39,813	14	–	50,796
ايران	–	–	–	–	44,003	–	–	44,003
اليابان	60,000	9,016	–	–	–	127	–	69,143
الأردن	–	–	–	–	9,050	–	–	9,050
كازاخستان	–	–	–	–	3,870	–	–	3,870
الكويت	–	–	–	–	10,074	–	–	10,074
مالديف	–	–	–	–	7,079	–	–	7,079
ماليزيا	4,925	–	38,433	–	–	562	–	43,920
موروتانيا	–	–	–	–	4,344	–	–	4,344
المغرب	–	–	–	–	25,137	–	–	25,137
نيجيريا	–	–	–	–	9,235	–	–	9,235
قطر	–	–	5,105	–	–	29	–	5,134
المملكة العربية السعودية	10,518	–	52,546	25,507	13,046	17,667	18,505	137,789
السودان	–	–	–	–	15,301	–	–	15,301
تركيا	–	54,500	–	–	36,257	896	–	91,653
الامارات	–	–	22,140	–	6,352	480	–	28,972
المملكة المتحدة	46,236	–	–	–	–	–	–	46,236
أخرى	–	–	–	–	2,384	–	–	2,384
الإجمالي	197,140	66,194	129,193	25,507	343,332	19,955	18,505	799,826

30 ذي الحجة 1431هـ

	نقد و ما يعادله	ودائع سلعية لدى البنوك	أستثمار في صكوك		تمويل	إيرادات مستحقة	مطلوب من البنك الإسلامي الدولي وصندوق بادية	المجموع
أذربيجان	–	–	–	–	1,960	–	–	1,960
البحرين	4,355	–	–	–	1,808	–	–	6,163
بنجلاديش	–	–	–	–	229,925	–	–	229,925
غامبيا	–	–	–	–	10,681	–	–	10,681
إندونيسيا	–	–	–	–	14,823		–	14,823
ايران	–	–	–	–	2,749	71	–	2,820
اليابان	–	5,000	–	–	–	41	–	5,041
الأردن	–	–	–	–	9,616	–	–	9,616
كازاخستان	–	–	–	–	21,444	–	–	21,444
مالديف	–	–	–	–	2,525	172	–	2,697
ماليزيا	–	–	10,464	–	–	26	–	10,490
المغرب	–	–	–	–	6,993	–	–	6,993
نيجيريا	–	–	–	–	13,312	–	–	13,312
قطر	–	90,000	–	–	–	567	–	90,567
المملكة العربية السعودية	10,466	25,000	–	31,948	25,232	871	168,589	262,106
السودان	–	–	–	–	1,862	206	–	2,068
طاجكستان	–	–	–	–	2,185		–	2,185
تركيا	–	45,000	–	–	9,357	941	–	55,298
الامارات	–	–	–	–	11,875	–	–	11,875
المملكة المتحدة	16,874	–	–	–	–	15	–	16,889
أخرى	–	–	–	–	1,006	37	–	1,043
الإجمالي	31,695	165,000	10,464	31,948	367,353	2,947	168,589	777,996

تظهر المواقع الجغرافية للموجودات الدول التي يتواجد بها المستفيدون من تلك الموجودات.

20. صافي الموجودات في عملات أجنبية

	1432هـ	1431هـ
يورو	38,461	82,196
جنيه إسترليني	17,153	19,424
ريال سعودي	23,359	12,402
المارك الهولندي	–	2,583
الدرهم الإماراتي	100	65
الدينار الإسلامي	–	(42,265)
دولار كندي	–	(460)
درهم مغربي	(136)	(136)
الين الياباني	(85)	(79)
الرينغت الماليزي	(61)	(61)

21. إدارة المخاطر

يقوم البنك الإسلامي للتنمية بإدارة المخاطر للمؤسسة وذلك طبقاً لمبادئ إدارة المخاطر لدى البنك الإسلامي للتنمية. لدى البنك الإسلامي للتنمية قسم لإدارة المخاطر («القسم») يقوم بتقديم خدمات إدارة المخاطر للمؤسسة. إن هذا القسم مسؤول عن التعامل مع كافة سياسات المخاطر ومناهجها وإجراءاتها بهدف تحقيق مستوى ثابت وآمن ومستمر من المخاطر المنخفضة للمؤسسة من خلال تحديد وقياس ومراقبة كافة أنواع المخاطر الملازمة لأنشطتها. كما قامت المؤسسة بتأسيس لجنة لإدارة المخاطر وهي مسؤولة عن مراجعة سياسات وإجراءات وقواعد إدارة المخاطر وتحديد إطار العمل في المؤسسة لإدارة المخاطر بهدف التأكد من وجود رقابة مناسبة على كافة المخاطر الجوهرية الناتجة عن المعاملات المالية للمؤسسة.

أ) مخاطر الإئتمان

إن مخاطر الإئتمان هي مخاطر عدم مقدرة طرف ما على الوفاء بإلتزاماته مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية.

تنشأ مخاطر الإئتمان في المؤسسة بشكل رئيسي من موجودات تمويل بالمرابحة.

بالنسبة لجميع فئات الموجودات المالية التي تملكها المؤسسة، فإن أقصى مبلغ لمخاطر الإئتمان الذي تتعرض له المؤسسة هو القيمة الدفترية لتلك الموجودات المبينة في قائمة المركز المالي. إن الموجودات التي تعرض المؤسسة لمخاطر الإئتمان تتمثل بشكل رئيسي في الودائع السلعية والتمويل بالمرابحة والتي تم تغطيتها بشكل رئيسي بالحصول عل ضمانات سيادية وضمانات بنوك تجارية ذات تقييم مقبول من قبل المؤسسة وفقاً لمعايير الأهلية المحددة وتقييمات مخاطر الإئتمان.

تم تغطية التمويل بالمرابحة بالحصول في أغلب الأحيان على ضمانات سيادية من الدول الأعضاء وضمانات بنوك تجارية صادرة من مؤسسات ذات تقييم مقبول من قبل المؤسسة بناءً على سياساتها، أو بالحصول على ضمانات سيادية من الدول الأعضاء. تستفيد المؤسسة من وضع الدائن المفضل في التمويل بالمرابحة عن طريق منحها الأولوية قبل الدائنين الآخرين في حالة عدم السداد مما يشكل حماية قوية ضد الخسائر الإئتمانية.

تتضمن المخاطر الإئتمانية خسائر محتملة من عدم قدرة أو عدم رغبة الطرف الآخر (مثل الدول والبنوك/المؤسسات المالية، العملاء، إلخ.) في تسوية إلتزاماتها تجاه المؤسسة. وفي هذا الصدد، قامت المؤسسة بتطوير ووضع سياسات إئتمانية شاملة كجزء من إجمالي إطار عمل إدارة مخاطر الإئتمان لتوفير توجيهات واضحة عن مختلف أنواع التمويل.

يتم تبليغ هذه السياسات بوضوح داخل المؤسسة بهدف الحفاظ على حدود مخاطر الإئتمان في إطار المعايير التي وضعتها الإدارة. إن صياغة السياسات، وتحديد سقف الإئتمان، ورصد إستثناءات الإئتمان/التعرض والمراجعة/رصد المهام يتم تنفيذها بصورة مستقلة من قبل إدارة المخاطر والذي يسعى لضمان إمتثال الإدارات المختصة بالأعمال بحدود الخطر التي وضعتها الإدارة ومجلس المديرين.

إن أحد العناصر الهامة لإدارة مخاطر الإئتمان هو إنشاء حدود التعرض لمستفيد واحد أو مدين واحد ومجموعة مدينيين مرتبطين. وفي هذا الصدد، فإن المؤسسة وضعت هيكل متطور للحدود، والذي يستند إلى القوة الإئتمانية للمستفيد/المدين.

إن تقييم أي تعرض يعتمد على إستخدام أنظمة تقييم داخلي شامل لمختلف الأطراف المحتملة المؤهلة للدخول في علاقة تجارية مع المؤسسة. عند تقديم التمويل إلى دولها الأعضاء، ينبغي على المؤسسة حماية مصالحها عن طريق الحصول على ضمانات ملائمة لعمليات التمويل وضمان أن المستفيدين المعنيين وكذلك الضامنين قادرين على الوفاء بإلتزاماتهم تجاه المؤسسة. بالإضافة إلى ما تقدم من وسائل للتخفيف من حدة المخاطر، لدى المؤسسة معايير تقييم شاملة للأطراف الأخرى وحدود مفصلة بشكل منظم للتعرض وفقاً لأفضل الممارسات المصرفية.

تشير مخاطر الدول إلى المخاطر المرتبطة بالبيئات الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية لبلد المستفيد. تم وضع التوجيهات لرصد حدود تعرض الدول وذلك لحماية المؤسسة ضد مخاطر لا لزوم لها. يتم تحديد حدود تعرض الدول ويتم مراجعتها وتحديثها بشكل دوري أخذاً في الإعتبار آخر المستجدات في الإقتصاد الكلي، التطورات المالية والتطورات الأخرى في الدول الأعضاء، ووضع علاقاتها التجارية مع المؤسسة.

ب) مخاطر السوق

تتعرض المؤسسة لمخاطر السوق التالية:

1) مخاطر العملة

تنشأ مخاطر العملات من إمكانية أن تؤدي التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية إلى التأثير على قيمة الموجودات والمطلوبات المالية المحولة بالعملات الأجنبية، وذلك في حالة عدم قيام المؤسسة بالتحوط من التعرض لمخاطر العملات عن طريق أدوات التحوط. إن التعرض لمخاطر تحويل العملات محدود حيث إن معظم العمليات التمويلية في المؤسسة منفذة بالدولار الأمريكي، وهي نفس عملة موارد المؤسسة، أي عملة رأس المال. لا تقوم المؤسسة بالمتاجرة في العملات. ولذلك، فإنها غير معرضة لمخاطر المتاجرة بالعملات الأجنبية. تتبع المؤسسة سياسة متحفظة يتم بموجبها مراقبة تكوين محفظة العملات وتعديلها بشكل مستمر.

2) مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة المؤسسة على مواجهة متطلبات التمويل اللازمة. للوقاية من هذه المخاطر، تتبع المؤسسة توجهاً متحفظاً وذلك عن طريق الإحتفاظ بمستويات عالية من السيولة يتم إستثمارها في النقد وما يعادله وودائع سلعية وتمويل بالمرابحة لها تواريخ إستحقاق قصيرة الأجل من ثلاثة أشهر إلى إثني عشر شهراً. تم عرض وضع السيولة لموجودات ومطلوبات المؤسسة وذلك في إيضاح رقم 18.

3) مخاطر أسعار الأسهم

تتعرض المؤسسة لهذه المخاطر من خلال إستثمارات في أسهم شركات وسوف يتم الإحتفاظ بتلك الإستثمارات لأهداف إستراتيجية وليس بهدف المتاجرة حيث أنه لا تقوم المؤسسة حالياً بالمتاجرة بتلك الإستثمارات. إذا تغيرت الأسعار السوقية لهذه الإستثمارات بنسبة 5 ٪ أكثر أو أقل مما هي عليه، فإن صافي الدخل للسنة المنتهية في 29 ذي الحجة 1432هـ لن يتأثر وذلك لأنه قد تم تصنيف هذه الإستثمارات كإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية. إن أية أرباح أو خسائر غير محققة سوف تقيد في إحتياطي القيمة العادلة ضمن حقوق الأعضاء كما هو موضح في السياسات المحاسبية. إيضاح 2 (ح).

4) مخاطر هامش الربح

تنشأ مخاطر هامش الربح من إحتمال تأثير التغيرات في هوامش الأرباح على قيمة الأدوات المالية. إن المؤسسة معرضة لمخاطر هامش الربح على إستثماراتها في الودائع السلعية والتمويل بالمرابحة. بالنسبة للموجودات المالية، تقاس عائدات المؤسسة نسبة إلى مؤشر محدد، وبالتالي تختلف تبعاً لظروف السوق.

تم تحديد تحليل الحساسية بناءاً على التعرض لأسعار الفائدة كما في تاريخ التقرير، وكذلك التغيير المحدد الذي يحدث في بداية السنة المالية ويبقى ثابتاً طوال فترة التقرير. تم إستخدام 50 نقطة أساس عند تقديم التقارير الداخلية عن مخاطر أسعار العملات إلى الإدارات الرئيسية الداخلية وتمثل تقييم الإدارة للتغير المحتمل في أسعار الفائدة.

في تاريخ التقرير، إذا كانت أسعار الفائدة أعلى/أقل بما يعادل 50 نقطة أساس مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، فإن صافي خسارة المؤسسة لن يتغير بشكل كبير.

ج) القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

إن القيمة العادلة هي القيمة التي يتم بها تبادل أصل أو تسوية إلتزام بين أطراف ذو دراية ولديهم الرغبة في ذلك وتتم بنفس شروط التعامل مع أطراف مستقلة. إن القيم العادلة لموجودات المؤسسة التشغيلية لا تختلف بشكل جوهري عن قيمها الدفترية المقيدة في القوائم المالية.

22. معلومات قطاعية

حددت الإدارة مجلس المديرين كصانع القرار التشغيلي حيث أن هذا الكيان هو المسئول عن إتخاذ القرارات الشاملة حول تخصيص الموارد التنموية في الدول الأعضاء. وللتأكد من توفير الموارد اللازمة لتمكينه من تحقيق أهدافه التنموية، فإن المؤسسة تشارك بنشاط في إدارة السيولة والخزانة. ويتم تنفيذ المبادرات التنموية من خلال عدد من المنتجات المالية الإسلامية كما هي معروضة في قائمة المركز المالي و تمول مركزياً من خلال رأس مال المؤسسة. لم تحدد إدارة المؤسسة قطاعات تشغيلية منفصلة ضمن تعريف معايير المحاسبة المالية رقم 22 "لتقارير القطاعية" حيث أن مجلس المديرين يراقب الأداء والمركز المالي للمؤسسة ككل دون تمييز بين الأنشطة التنموية، والأنشطة المساندة لأنشطة إدارة السيولة أو التوزيع الجغرافي لبرامج التنمية. كما أن التقارير الداخلية المقدمة إلى مجلس المديرين لا تقدم معلومات مالية محددة فيما يتعلق بأداء المؤسسة بحسب المنصوص عليه في معيار المحاسبة المالية رقم 22. ولقد تم تبيان التوزيع الجغرافي لموجودات المؤسسة في إيضاح 19.

23. أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة وتم تعديلها لتتوافق مع العرض للسنة الحالية و لتظهر تأثير تطبيق معيار الهيئة رقم 25.

6 ملاحق

ملاحق

ملحق1 – بيانات مساهمي المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة 70

ملحق2 – عمليات التمويل المعتمدة لعام 1432هـ والأثر التنموي لها 72

ملحق3 – عمليات التمويل المعتمدة لصالح الدول الأقل نموا في عام 1432هـ 74

ملحق4 – الأنشطة الأساسية لبرنامج تنمية التجارة والتعاون التجاري 74

ملحق5 – الاختصارات 75

ملحق6 – بنية مجموعة البنك الإسلامي للتنمية 77

ملحق7 – جوائز المؤسسة الدولية لتمويل التجارة لعام 2011 79

ملحق8 – قائمة الجداول، قائمة الأشكال و قائمة المربعات 80

ملحق 1 – بيانات مساهمي المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

م	العضو	إجمالي الاكتتاب	نسبة الاكتتاب	المبلغ المطلوب دفعه	نسبة المبلغ المطلوب دفعه	المبلغ المدفوع	نسبة المبلغ المدفوع
1	البنك الإسلامي للتنمية	266,370,000	37.672 %	266,370,000	38.646 %	266,370,000	38.751 %
2	السعودية	120,000,000	16.971 %	120,000,000	17.410 %	120,000,000	17.457 %
3	الصندوق السعودي للتنمية السعودية	50,000,000	7.071 %	50,000,000	7.254 %	50,000,000	7.274 %
4	الكويت	40,000,000	5.657 %	28,843,333	4.185 %	28,843,333	4.196 %
5	صندوق الاستثمارات العامة، السعودية	30,000,000	4.243 %	30,000,000	4.353 %	30,000,000	4.364 %
6	تركيا	29,150,000	4.123 %	29,150,000	4.229 %	29,150,000	4.241 %
7	ماليزيا	28,980,000	4.099 %	28,980,000	4.205 %	28,980,000	4.216 %
8	بنك تنمية الصادرات الإيراني	25,000,000	3.536 %	25,000,000	3.627 %	24,858,294	3.616 %
9	مصر	12,730,000	1.800 %	12,730,000	1.847 %	12,730,000	1.852 %
10	قطر	10,000,000	1.414 %	10,000,000	1.451 %	10,000,000	1.455 %
11	نيجيريا	10,000,000	1.414 %	3,333,333	0.484 %	3,280,029	0.477 %
12	باكستان	8,430,000	1.192 %	8,430,000	1.223 %	8,430,000	1.226 %
13	بنك البركة الإسلامي، البحرين	8,180,000	1.157 %	8,180,000	1.187 %	8,180,000	1.190 %
14	الجزائر	6,080,000	0.860 %	6,080,000	0.882 %	6,080,000	0.885 %
15	بنك فيصل الإسلامي المصري، مصر	5,920,000	0.837 %	5,920,000	0.859 %	5,920,000	0.861 %
16	بروناي دار السلام	5,820,000	0.823 %	5,820,000	0.844 %	5,820,000	0.847 %
17	تونس	5,600,000	0.792 %	5,600,000	0.812 %	5,600,000	0.815 %
18	المغرب	5,100,000	0.721 %	5,100,000	0.740 %	5,100,000	0.742 %
19	بنك ميلات، إيران	5,000,000	0.707 %	5,000,000	0.725 %	4,999,994	0.727 %
20	إندونيسيا	2,060,000	0.291 %	2,060,000	0.299 %	2,060,000	0.300 %
21	بنجلاديش	2,020,000	0.286 %	2,020,000	0.293 %	2,020,000	0.294 %
22	إيران	1,920,000	0.272 %	1,920,000	0.279 %	1,920,000	0.279 %
23	البحرين	1,850,000	0.262 %	1,850,000	0.268 %	1,850,000	0.269 %
24	سوريا	1,850,000	0.262 %	1,850,000	0.268 %	1,850,000	0.269 %
25	فلسطين	1,840,000	0.260 %	1,840,000	0.267 %	1,840,000	0.268 %
26	الإمارات	1,840,000	0.260 %	1,840,000	0.267 %	1,840,000	0.268 %
27	شركة البركة للاستثمار، لندن	1,610,000	0.228 %	1,610,000	0.234 %	1,610,000	0.234 %
28	ليبيا	1,390,000	0.197 %	1,390,000	0.202 %	1,390,000	0.202 %

م	العضو	إجمالي الاكتتاب	نسبة الاكتتاب	المبلغ المطلوب دفعه	نسبة المبلغ المطلوب دفعه	المبلغ المدفوع	نسبة المبلغ المدفوع
29	الأردن	1,300,000	0.184 %	1,300,000	0.189 %	1,300,000	0.189 %
30	البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، الأردن	1,180,000	0.167 %	1,180,000	0.171 %	1,180,000	0.172 %
31	اليمن	1,000,000	0.141 %	1,000,000	0.145 %	990,586	0.144 %
32	بنك الصناعة والتعدين، إيران	1,000,000	0.141 %	1,000,000	0.145 %	999,408	0.145 %
33	بنك ملي، إيران	1,000,000	0.141 %	1,000,000	0.145 %	999,998	0.145 %
34	موريتانيا	1,000,000	0.141 %	1,000,000	0.145 %	332,346	0.048 %
35	بنك إي إن (إجتساد نوفين)، إيران	1,000,000	0.141 %	1,000,000	0.145 %	1,000,000	0.145 %
36	بنك كيشافارازي، إيران	1,000,000	0.141 %	1,000,000	0.145 %	1,000,000	0.145 %
37	السودان	770,000	0.109 %	770,000	0.112 %	770,000	0.112 %
38	بوركينا فاسو	750,000	0.106 %	750,000	0.109 %	750,000	0.109 %
39	الصومال	720,000	0.102 %	720,000	0.104 %	720,000	0.105 %
40	ساحل العاج	700,000	0.099 %	700,000	0.102 %	700,000	0.102 %
41	بيت البركة التركي للتمويل، تركيا	690,000	0.098 %	690,000	0.100 %	690,000	0.100 %
42	لبنان	610,000	0.086 %	610,000	0.089 %	610,000	0.089 %
43	موزمبيق	600,000	0.085 %	600,000	0.087 %	599,990	0.087 %
44	بنك البركة، تونس	530,000	0.075 %	530,000	0.077 %	530,000	0.077 %
45	بنك تجارات (البنك التجاري)، إيران	500,000	0.071 %	500,000	0.073 %	500,000	0.073 %
46	غامبيا	500,000	0.071 %	500,000	0.073 %	500,000	0.073 %
47	بنين	500,000	0.071 %	500,000	0.073 %	500,000	0.073 %
48	جيبوتي	500,000	0.071 %	500,000	0.073 %	-	0.000 %
49	النيجر	500,000	0.071 %	500,000	0.073 %	-	0.000 %
50	أوغندا	490,000	0.069 %	490,000	0.071 %	490,000	0.071 %
51	السنغال	480,000	0.068 %	480,000	0.070 %	480,000	0.070 %
52	بنك التنمية التعاوني الإسلامي، السودان	260,000	0.037 %	260,000	0.038 %	260,000	0.038 %
53	البنك الإسلامي السوداني	260,000	0.037 %	260,000	0.038 %	260,000	0.038 %
54	بنك التضامن الإسلامي، السودان	260,000	0.037 %	260,000	0.038 %	260,000	0.038 %
55	الجابون	220,000	0.031 %	220,000	0.032 %	220,000	0.032 %
56	الكاميرون	20,000	0.003 %	20,000	0.003 %	20,000	0.003 %
	Total	**707,080,000**	**100%**	**689,256,667**	**100%**	**687,383,979**	**100%**

ملحق2 – عمليات التمويل المعتمدة لعام 1432هـ والأثر التنموي لها

1 أذربيجان
عدد العمليات: 3
المبلغ الإجمالي 6.00 مليون دولار
القطاع: المالي
الأثر التنموي: دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإسهام في جهود القطاع الخاص

2 البحرين
عدد العمليات: 2
المبلغ الإجمالي 32.00 مليون دولار
القطاع: المالي، والصناعة، والتعدين
الأثر التنموي: دعم الشركات الخاصة من أجل تعزيز القطاع الخاص

3 بنغلاديش
عدد العمليات: 10
المبلغ الإجمالي 1,370.00 مليون دولار
القطاع: الطاقة
الأثر التنموي: الدعم من أجل أسعار مناسبة للطاقة والمشاركة في الأنشطة الاقتصادية العامة

4 الكاميرون
عدد العمليات: 1
المبلغ الإجمالي 18.00 مليون دولار
القطاع: الزراعة
الأثر التنموي: تقوية القطاع الزراعي للدولة

5 مصر
عدد العمليات: 5
المبلغ الإجمالي 356.00 مليون دولار
القطاع: الطاقة، والزراعة
الأثر التنموي: شركات القطاع الخاص ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير الدعم لقطاع الطاقة الحيوي

6 غامبيا
عدد العمليات: 4
المبلغ الإجمالي 42.00 مليون دولار
القطاع: الطاقة، والزراعة
الأثر التنموي: الدعم من أجل أسعار مناسبة للطاقة والإسهام في التنمية الاقتصادية

7 إندونيسيا
عدد العمليات: 8
المبلغ الإجمالي 218.00 مليون دولار
القطاع: الصناعة والتعدين والزراعة
الأثر التنموي: القطاع الزراعي وتوفير الدعم لشركات القطاع الخاص

8 إيران
عدد العمليات: 2
المبلغ الإجمالي 70.00 مليون دولار
القطاع: الصناعة والتعدين
الأثر التنموي: توفير الدعم من أجل تنمية القطاع الخاص

9 كازاخستان
عدد العمليات: 3
المبلغ الإجمالي 130.00 مليون دولار
القطاع: الزراعة
الأثر التنموي: تقوية القطاع الزراعي للدول

10 كينيا
عدد العمليات: 1
المبلغ الإجمالي 20.00 مليون دولار
القطاع: الطاقة
الأثر التنموي: من أجل الحفاظ على استقرار الطاقة و تعزيز الأنشطة الاقتصادية

11 الكويت
عدد العمليات: 1
المبلغ الإجمالي 30.00 مليون دولار
القطاع: الطاقة
الأثر التنموي: دعم قطاع الطاقة الحيوي

12 مالاوي
عدد العمليات: 1
المبلغ الإجمالي 50.00 مليون دولار
القطاع: الطاقة
الأثر التنموي: الدعم من أجل أسعار مناسبة للطاقة والإسهام في التنمية الاقتصادية

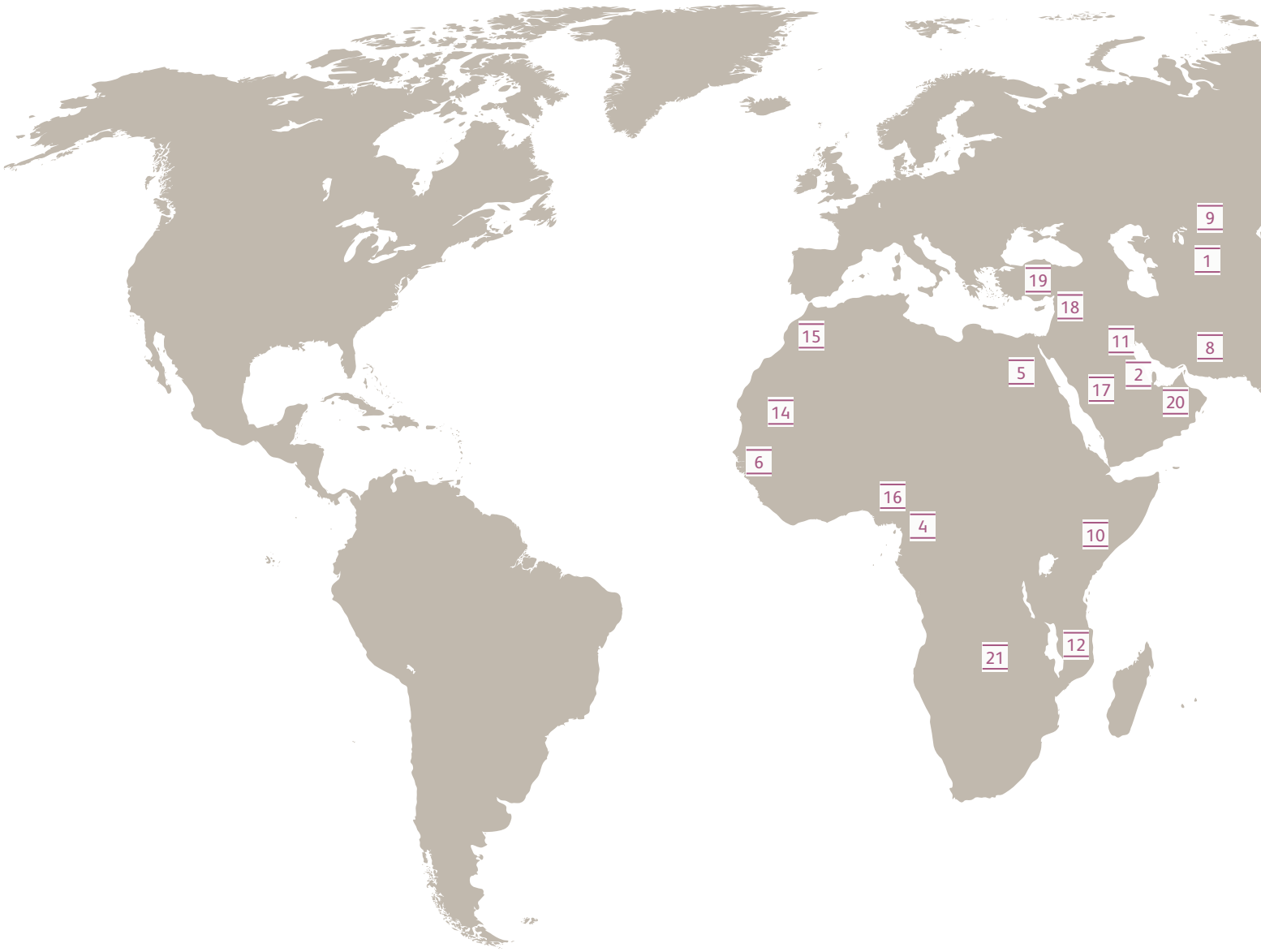

13 جزر المالديف
عدد العمليات: 1
المبلغ الإجمالي 40.00 مليون دولار
القطاع: الطاقة
الأثر التنموي: الدعم من أجل الحفاظ على استقرار الطاقةو تعزيز الأنشطة الاقتصادية

14 موريتانيا
عدد العمليات: 3
المبلغ الإجمالي 75.85 مليون دولار
القطاع: المالي والصناعة والتعدين
الأثر التنموي: الإسهام في الجهود المبذولة من أجل تحقيق استقرار الطاقة والإسهام في التنمية الاقتصادية

15 المغرب
عدد العمليات: 3
المبلغ الإجمالي 254.00 مليون دولار
القطاع: الطاقة والصناعة والتعدين
الأثر التنموي: الدعم من أجل أسعار مناسبة للطاقة وتنمية القطاع الخاص

16 نيجيريا
عدد العمليات: 2
المبلغ الإجمالي 40.00 مليون دولار
القطاع: الطاقة والصناعة والزراعة
الأثر التنموي: دعم قطاع الطاقة الحيوية وتقوية القطاع الزراعي للدولة

17 السعودية
عدد العمليات: 2
المبلغ الإجمالي 17.00 مليون دولار
القطاع: الصناعة والتعدين
الأثر التنموي: تقديم الدعم لشركات القطاع الخاص

18 سوريا
عدد العمليات: 2
المبلغ الإجمالي 32.00 مليون دولار
القطاع: الصناعة والتعدين
الأثر التنموي: تقديم الدعم من أجل تنمية القطاع الخاص

19 تركيا
عدد العمليات: 7
المبلغ الإجمالي 125.00 مليون دولار
القطاع: المالي والطاقة والزراعة والصناعة والتعدين
الأثر التنموي: دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإسهام في تنمية القطاع الخاص

20 الإمارات
عدد العمليات: 4
المبلغ الإجمالي 82.50 مليون دولار
القطاع: الزراعة والصناعة والتعدين
الأثر التنموي: دعم قطاع الطاقة وشركات القطاع الخاص

21 زامبيا
عدد العمليات: 1
المبلغ الإجمالي 25.00 مليون دولار
القطاع: الطاقة
الأثر التنموي: دعم قطاع الطاقة الحيوي

ملحق3 – عمليات التمويل المعتمدة لصالح الدول الأقل نموا في عام 1432هـ

(مليون دولار أمريكي)

م	الدولة	عدد العمليات	المبلغ – مليون دولار
1	أذربيجان	3	6.00
2	بنغلاديش	10	1,370.00
3	غامبيا	4	42.00
4	موريتانيا	2	75.85
إجمالي عمليات التمويل المعتمدة للدول الأقل نموا		19	1,493.85

ملحق4 – الأنشطة الأساسية لبرنامج تنمية التجارة والتعاون التجاري

	الأنشطة	التاريخ والمكان
01	المعرض الثالث عشر لمنظمة التعاون الإسلامي – الشارقة، الإمارات العربية المتحدة	24–29 أبريل – الشارقة
02	المعرض الرابع لدول جنوب الصحراء ، نيامي، النيجر	30 سبتمبر– 10 أكتوبر – نيامي
03	معرض عن الأنسجة والقطن في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي – المركز الإسلامي لتنمية التجارة	21–25 سبتمبر – واجادوجو
04	الاجتماع الثالث للمجموعة الاستشارية حول تعزيز التجارة البينية للدول الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي	3–4 فبراير 2011 – الدار البيضاء
05	اجتماع تشاوري بالدوحة لإطلاق مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية	20–21 فبراير 2011 – الدوحة
06	الاجتماع الرابع عشر للقطاع الخاص من أجل تنمية التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي – الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة	25–26 أبريل – الشارقة
07	ورش عمل الخبراء حول أثر شبكة النقل على التجارة والسياحة	7–9 يونيو – إسطنبول
08	اجتماع حول دور القطاع الخاص في دعم و تنفيذ خارطة الطريق الخاصة بتنمية التجارة البينية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (على هامش اجتماع مجلس إدارة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية السنوي)	27–28 يونيو 2011 – جدة
09	منتدى حول تنمية الاستثمارات والتجارة بين الدول الأعضاء في اتحاد الدول المستقلة والدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي – المركز الإسلامي لتنمية التجارة – كازنكس	12–14 أكتوبر 2011 – كازاخستان
10	ندوة عن تبسيط وتحديث إجراءات الجمارك – اتحاد الغرف وتبادل السلع بتركيا	20–24 أكتوبر 2011
11	مؤتمر التعاون الصناعي العربي التركي المنظمة العربي للتنمية الصناعية والتعدين	6–7 ديسمبر – إسطنبول
12	اجتماع تشاوري بالقاهرة حول إطلاق مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية	7–15 يوليو – القاهرة
13	المؤتمر الدولي عن التكامل الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي	21–22 نوفمبر 2010 – طهران
14	برامج تدريب أكاديمية غرف منظمة التعاون الإسلامي اتحاد الغرف وتبادل السلع بتركيا	20–24 يونيو – إسطنبول

ملحق5 – الاختصارات

2SMF	تمويل المرابحة ذو المرحلتين
AfT	المساعدة من أجل التجارة
AIDMO	المنظمة العربي للتنمية الصناعية والتعدين
AOA	مذكرة الاتفاق
AULT	الاتحاد العربي للنقل البري
BADEA	المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا
BoD	مجلس الإدارة
CAEU	مجلس الوحدة الاقتصادية العربية
CC	لجنة الائتمان
CG	حكومة الشركات
CIS	اتحاد الدول المستقلة
COMCEC	لجنة التعاون الاقتصادي والتجاري
DFI	المؤسسة المالية الإنمائية
ECO	منظمة التعاون الاقتصادي
EGM	لقاء فريق الخبراء
EGPC	الهيئة المصرية العامة للبترول
EU	الاتحاد الأوروبي
FTTC	مركز تدريب التجارة الخارجية
GCC	مجلس التعاون الخليجي
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GGC	شركة غامبيا للغول السوداني
GMCM	اجتماعات لجنة إدارة المجموعة
GTRC	لجنة المجموعة للقضايا المتعلقة بالتجارة
ICCI	الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة
ICD	المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص
ICDT	المركز الإسلامي لتنمية التجارة
ICIEC	المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرا
IDB	البنك الإسلامي للتنمية
IGCF	منتدى تعاون مجموعة بنك التنمية الإسلامي
IRTI	المعهد الإسلامي للتدريب والبحوث
ITC	مركز التجارة العالمي
ITFC	المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
L/C	خطاب ائتمان
LDMCs	الدول الأعضاء الأقل نموا

MCPS	إستراتيجية شراكة الدول الأعضاء
MENA	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
MoU	مذكرة تفاهم
NTTFC	اللجنة الوطنية لتسهيل التجارة والنقل
OECD	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
OIC	منظمة التعاون الإسلامي
OPEC	منظمة الدول المصدرة للبترول
ORC	لجنة مراجعة العمليات
PAC	لجنة تقييم المحافظ الاستثمارية
SAMIR	شركة تكرير النفط المغربية
SESRIC	مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية
SMEs	الشركات الصغيرة والمتوسطة
SPECA	برنامج الأمم المتحدة الخاص لاقتصاديات دول آسيا الوسطى
SSA	جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى
STF	التمويل المهيكل
TC	اللجنة الفني
TCPP	برنامج تنمية التجارة والتعاون التجاري
TFPD	إدارة تنمية وتمويل التجارة
TOBB	اتحاد الغرف وتبادل السلع بتركيا
TPOs	منظمات تنمية التجارة
TSIs	المؤسسات الداعمة للتجارة
TTF	تسهيل النقل والتجارة
UNCTAD	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNECE	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا
UNESCAP	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة الباسفيك التابعة للأمم المتحدة
UNESCWA	اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغرب أفريقيا
UNIDO	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
WCO	منظمة الجمارك العالمية
WTO	منظمة التجارة العالمية

ملحق6 – بنية مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

البنك الإسلامي للتنمية هو مؤسسة مالية، دولية أسست تبعا لإعلان النوايا الذي أصدره مؤتمر وزراء مالية الدول الإسلامية الذي انعقد في جدة في ذي القعدة من عام 1395هـ (ديسمبر 1973م). وقد عقدت الجلسة الافتتاحية لمجلس الأمناء في رجب 1395هـ (يوليو 1975م) وبدأ البنك الإسلامي للتنمية عملياته بشكل رسمي في 15 شوال 1395هـ (20 أكتوبر 1975م).

الرؤية

بحلول عام 1440هـ يكون البنك الإسلامي للتنمية قد أصبح بنك تنمية من الطراز العالمي، قائما على المبادئ الإسلامية، التي ساعدت بشكل كبير على تغيير شكل التنمية البشرية الشاملة في العالم الإسلامي، وساعدت على احتفاظه بكرامته.

الرسالة

إن رسالة البنك الإسلامي للتنمية هي تعزيز التنمية البشرية الشاملة، مع التركيز على المجالات ذات الأولوية، والتي تنطوي على الحد من الفقر، وتحسين الصحة، والارتقاء بالتعليم، وتحسين الحوكمة، ورخاء الناس.

العضوية

إن العضوية الحالية في البنك الإسلامي للتنمية تشتمل على 56 دولة موزعة على الكثير من المناطق. والشرط الأساس للعضوية هو أن تكون الدولة عضوا في منظمة التعاون الإسلامي OIC، وأن تسدد الدفعة الأولى من الحد الأدنى للتسجيل في رأس المال السهمي الخاص بالبنك الإسلامي للتنمية، وأن تقبل بأي شروط أو مواد قد يقررها مجلس الأمناء.

رأس المال

طبقا للقرار الذي أصدره مجلس الأمناء في اجتماعهم السنوي الواحد والثلاثين والمنعقد في الكويت في جمادى الأولى عام 1427هـ (مايو 2006م)، فإن رأس المال المصرح به للبنك الإسلامي للتنمية قد ضوعف من 15 بليون دينار إسلامي إلى 30 بليون دينار إسلامي، وأن رأس المال المصدر تمت زيادته إلى 16 بليون دينار إسلامي عام 1429هـ (2008م). في نهاية عام 1431هـ، وصل رأس المال المصدر إلى 18 بليون دينار إسلامي، وتم اكتتاب 17.5 بليون دينار إسلامي منه. وكان رأس المال المدفوع حتى نهاية عام 1431هـ 4 بليون دينار إسلامي.

البنية

تتكون مجموعة البنك من خمس مؤسسات، هي: البنك الإسلامي للتنمية IDB، والمعهد الإسلامي للتدريب والبحوث IRTI، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ICD، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ICIEC، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ITFC.

المقر الرئيس والمكاتب الإقليمية

إن المقر الرئيس للبنك الإسلامي للتنمية في جدة بالمملكة العربية السعودية، كما أن للبنك أربعة مكاتب إقليمية، في الرباط بالمغرب، وكوالا لمبور بماليزيا، وألماتي بكازاخستان، وداكار بالسنغال.

السنة المالية

السنة المالية للبنك الإسلامي للتنمية هي السنة الهجرية القمرية (هـ).

الوحدة المحاسبية

الوحدة المحاسبية للبنك الإسلامي للتنمية هي الدينار الإسلامي، وهي مساوية لواحد من حقوق السحب الخاصة والتي يقدمها صندوق النقد الدولي.

اللغة

اللغة الرسمية للبنك الإسلامي للتنمية هي اللغة العربية، كما أنه يستخدم بالإضافة لها اللغتين: الإنجليزية والفرنسية على أنهما لغتا عمل. (www.isdb.org)

المعهد الإسلامي للتدريب والبحوث

تأسس عام 1401هـ (1981) بوصفه ذراعاً بحثية للبنك الإسلامي للتنمية. والمعهد الإسلامي للتدريب والبحوث بما أنه عضو داخل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، يضطلع بمسؤولية تحويل المجموعة إلى منظمة قائمة على المعرفة من الطراز العالمي. وعليه تقع مسؤولية قيادة التنمية وتعزيز صناعة الخدمات المالية الإسلامية الشاملة والديناميكية، والتي تدعم التنمية الاقتصادية الاجتماعية في الدول الأعضاء. وطبقا لرؤية مجموعة البنك الإسلامي للتنمية عام 1440هـ، فمن المتصور أن يصبح المعهد الإسلامي للتدريب والبحوث مركز تميز يعمل بدور أساسي على تنمية السلع الإستراتيجية والخدمات الاستشارية في الاقتصاد والتمويل الإسلامي التطبيقي والأساسي داعما حكومات الدول الأعضاء ومؤسساتها. ومن أجل هذا الهدف، فإن المعهد الإسلامي للتدريب والبحوث يقوي بشكل تدريجي أنشطة الأعمال المحورية الخاصة به في الخدمات المعرفية، من خلال البحث ومناقشة السياسات والخدمات الاستشارية الخاصة بالشريعة الإسلامية، بهدف توفير الدعم الاستشاري الكامل لمساهميه.(www.irti.org)

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

إن المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص هي مؤسسة مالية متعددة الجوانب، تأسست بواسطة مجلس أمناء البنك الإسلامي للتنمية، في اجتماعه الرابع والعشرين المعقد في رجب 1420هـ (نوفمبر 1999) في جدة بالمملكة العربية السعودية. وتقدر أسهم رأس المال المصرح به للمؤسسة بـ2 بليون دولار أمريكي، بينما رأس المال المتاح للاكتتاب 1 بليون دولار أمريكي. والمساهمون فيها هم: البنك الإسلامي للتنمية و50 دولة إسلامية من الدول الأعضاء، و5 مؤسسات مالية عامة من الدول الأعضاء.

إن مهمة المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص هي: أن تؤدي دورا تكميليا لأنشطة البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات التمويلية القومية في الدول الأعضاء، من خلال توفير الخدمات المالية والتمويلية لمشاريع القطاع الخاص، بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. كما توفر المؤسسة الخدمات الاستشارية للحكومات ومؤسسات القطاع الخاص من أجل تشجيع تأسيس وتوسيع وتحديث شركات القطاع الخاص وتنمية الأسواق المالية، وتبني أفضل الممارسات الإدارية وتعزيز دور اقتصاد السوق.

وتركز المؤسسة على المشاريع التنموية التي تسهم في خلق فرص العمل وتشجع الصادرات. ومن أجل تنفيذ هذه الأهداف، تخلق المؤسسة وتنمي التعاون والشراكة من أجل ترتيب التمويل المشترك والخدمات التمويلية المشتركة. (www.icd-idb.com)

المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

هي شركة متعددة الجوانب للتأمين ضد المخاطر السياسية ولائتمان الصادرات، تأسست في أغسطس من عام 1993 بواسطة البنك الإسلامي للتنمية، والدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ومهمتها توسيع المعاملات التجارية وتشجيع تدفق الاستثمار بين الدول الأعضاء بها. وقد حصلت المؤسسة على تقدير Aa3 من حيث القوة المالية للتأمين بواسطة مؤسسة موديز Moody's.

وتعمل المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات على تحقيق هذه الأهداف، من خلال توفير تأمين ائتمان الصادرات المطابق للشريعة الإسلامية وخدمات إعادة التأمين لتغطية عدم دفع مستحقات التصدير الناتج عن المخاطر التجارية (المتعلقة بالمشتري) أو غير التجارية (المتعلقة بالدولة).

كما توفر تأمين الاستثمار ضد حد المخاطرة للبلدان، وعلى وجه الخصوص، مخاطر مشكلات تبادل التحويلات، والمصادرة، والحرب، والحرب الأهلية، إلى جانب مخاطر خرق العقد بواسطة الحكومة المضيفة.

في عام 1432هـ، قدمت المؤسسة منتجات جديدة، وبالتالي زادت تغطيتها للعملاء. في هذا الصدد، توفر المؤسسة خدمات تأمين الائتمان للمصدرين من الدول غير الأعضاء من خلال توفير معدات رأس المال، والمشاريع المرتبطة بالبنية التحتية، والبنود المرتبطة بالأمن الغذائي للدول الأعضاء بها على أساس انتقائي. علاوة على هذا، تؤمّن المؤسسة على السلع المحلية للمصدرين في الدول الأعضاء. (www.iciec.com)

ملحق 7 – جوائز المؤسسة لعام 2011

صفقة العام لمنطقة أفريقيا: تمويل جماعي للفول السوداني لصالح غامبيا	Islamic Finance news Awards Deals of the Year 2011
صفقة العام للمرابحة: عملية مرابحة على مرحلتين لصالح موريتانيا من أجل الوصول للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	Islamic Finance news Awards Deals of the Year 2011
صفقة العام الأكثر ابتكاراً: عملية تمويل ما قبل التصدير من أجل تصدير القهوة لصالح إندونيسيا	Islamic Finance news Awards Deals of the Year 2011
عملية مرابحة جماعية: استيراد النفط الخام و المنتجات البترولية في بنجلاديش بقيمة ٤٢٠ مليون دولار	2011 TRADE FINANCE Deal of the Year
أفضل مؤسسة إسلامية لتمويل التجارة	GTR LEADERS IN TRADE Awards 2011

ملحق8 - قائمة الجداول و الأشكال و المربعات

قائمة الجداول

جدول1: اتجاهات التجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للعامين 2009-2010 21

جدول2: اتجاهات التجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في النصف الأول من 2011 21

جدول3: عمليات تمويل التجارة التي اعتمدتها حسب المنطقة 23

جدول4: خطوط التمويل و المرابحة على مرحلتين التي قدمتها للشركات الصغيرة والمتوسطة في عام 1432هـ 31

قائمة الأشكال

11

شكل1: بنية الحوكمة الخاصة بإدارة المخاطر

20

شكل2: توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي في 2011- 2013 (تغير % سنوياً)

20

شكل3: توقعات نمو التجارة

21

شكل4: مؤشر أسعار السلع

29

شكل5: عمليات التمويل المهيكل 1430هـ - 1432هـ

قائمة المربعات

مربع1: استمرار دعم المؤسسة لقطاع الطاقة في مصر 24

مربع2: الأثر التنموي لتمويل المؤسسة للقهوةعلى المزارعين 26

مربع3: توفير التمويل اللازم من أجل دعم الفول السوداني في غامبيا 27

مربع4: توفير المؤسسة الحلول لقطاع الطاقة في المملكة المغربية 30

مربع5: أهداف خارطة طريق المساعدة من أجل التجارة الموجهة للدول العربية 34

مربع6: توصيات الاجتماع الثالث للمجموعة الاستشارية لـ»تعزيز التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي» في الدار البيضاء 35

تعزيز التجارة من أجل حياة أفضل

ص.ب 55335، جدة 21534
المملكة العربية السعودية

T: +966 2 646 8328
F: +966 2 637 1064

itfc@itfc-idb.org
www.itfc-idb.org

عضو مجموعة
البنك الإسلامي للتنمية